

إلى غاية يوم الثلاثاء 15 ماي 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 6 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمسة طلبات إحاطة. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي في إطار طلب إحاطة. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

الله يخليك هاذ الأيام كايين السادة الولاة والعمل الجدد راه تبتنعينوا، ميزان، ولكن احنا كيعيطوا لنا ويخليونا واقفين، إما ما يعيطونا كاع...

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما عندها علاقة بالتسيير... لا، لا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

الله يخليكم، السادة المستشارين، طلب نقطة نظام في إطار التسيير. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن الدستور المغربي في فصله 22 ينص صراحة على أنه لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت خاصة أو عامة، ولا يجوز لأحد أن يعامل الغير تحت أي ذريعة معاملة قاسية ولا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية. ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ومن قبل أي أحد جريمة يعاقب عليها القانون.

وإذا كان الدستور الجديد يعتبر دستورا لحقوق الإنسان وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة، وذلك من خلال دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها، فإن واقع الحال وممارسة بعض الأجهزة الأمنية يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة، ويجن إلى ممارسة الماضي الأليم، حيث وردت علينا في الفريق الفيدرالي في الآونة الأخيرة العديد من الحالات التي تعرضت للتعذيب داخل مخافر الشرطة ودهاليز الأجهزة المعلومة.

وما حالة معتقلي أحداث فاتح غشت الماضي بأسفي إلا نموذجا،

محضر الجلسة رقم 812

التاريخ: الثلاثاء 23 جادى الآخرة 1433 (15 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أديبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصل بها رئيس مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير الشبيبة والرياضة بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة، وطلب السيد وزير التجهيز والنقل بتأخير تقديم الأسئلة الموجهة لوزارته إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد رئيس الفريق الدستوري، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول السياسة الإعلامية للقطب العمومي إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

الكهربائي والانتقاعات المتكررة وتوقفه في غالب الأحيان لمدد طويلة، وفي حالة عودة التيار الكهربائي، فإنه لا يدوم بضعة دقائق، وهذه الوضعية تؤثر على محركات جلب المياه من الآبار، وبالتالي تجعل المزروعات والأشجار عرضة للضياع، مما يترتب عن ذلك من تأزيم الأوضاع المادية والاجتماعية للفلاحين.

كما يسبب هذا الوضع الكارثي في حرمان مجموعة من الأسر من الماء الصالح للشرب المرتبط بهذه الآبار التي تشكل المصدر الوحيد للماء الشروب في عدة مناطق ببلادنا.

وكمثال واضح وصارخ، السيد الرئيس، عن هذه الوضعية المزرية، فإن منطقة الغرب وإلى حدود هذه الساعة، ومنذ مدة طويلة تعيش تحت رحمة هذا التيار الكهربائي الحاضر الغائب، مما ينذر بإفلاس مؤكد للمحصول الزراعي بهذه المنطقة، علماً أنه المرتكز الأساسي لاقتصادها.

وبناء على هذه الوضعية، فإننا نسجل استغرابنا للامبالاة التي يتعامل بها المكتب الوطني للكهرباء مع هذه المشكلة العويصة، ومع هذه الشريحة من المجتمع رغم الشكايات المتكررة والتي لا تجد آذاناً صاغية لدى مسؤولي مصالح المكتب، والذين لا يتدخلون لحل هذه المعضلة ووضع حد لهذه الانتقاعات التي أصبحت قاعدة كما هو معمول بها في المدن، والتي تعرف تدخلا سريعاً كلما انقطع التيار. فهل يعتبر المكتب الوطني للكهرباء هذه الشريحة الاجتماعية مواطنين من الدرجة الثانية؟

لهذا، نطالب، السيد الرئيس، من الحكومة، كوصية على المؤسسة، للتدخل الفوري والعاجل لحل هذه الوضعية الكارثية لإيقاظ ما تركه الجفاف من محصول فلاحى في المناطق المتضررة ورد الاعتبار لهذه الساكنة النشيطة والمستضعفة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الآن الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين. وفي هذا الإطار، أود أن أحيط سيادتكم علماً أن المنظومة التعليمية بالمغرب بشتى مستوياتها وأطرافها باتت تتخبط في أوضاع كارثية لا تتحمل إطلاقاً الانتظار والتسويف والمزايدة، فلا الخطط ولا البرامج التي باشرتها الحكومات المتعاقبة غيرت الاختلالات العميقة، بل على العكس من ذلك إن الواقع الملموس يقر بتراجع في المستويات المعرفية للأجيال الحالية مقارنة مع الماضي.

فالشاب ياسين المهيلي الذي خرج من سجنه لا يقوى على الكلام، ولا يقوى على الوقوف بفرط تعرضه للضرب والتعذيب، مما يتطلب من الحكومة فتح تحقيق نزيه لمعاقبة كل من تورط في جريمة التعذيب طبقاً لمقتضيات أسمى قانون في البلاد.

إننا ننبه الحكومة إلى حجم التراجعات في الآونة الأخيرة في مجال الحريات العامة، في زمن وزارة تعنى بالعدل والحريات، في زمن مندوبية خاصة بالحقوق، في زمن مجلس وطني لحقوق الإنسان، وهي الهيئات المطالبة بالتحرك الفوري لحماية حقوق الإنسان طبقاً لمقتضيات الدستور الضامن للحقوق والحريات.

إننا ننبه الحكومة إلى الإفراط في نهج المقاربة الأمنية لتدبير التوترات الاجتماعية وقمع المعطلين والطلبة وكل المحتجات والمحتجين بشكل سلمي، فالحكومة مدعوة للكشف عن مآل البحث والتحقيق في ملفات ضحايا العنف المفرط للقوات العمومية خلال فض الوقفات والمسيرات الاحتجاجية السلمية في العديد من مناطق مغربنا العزيز بكل من أقاليم الناظور، آسفي، الحسيمة، تازة، مراكش وخريكة وغيرها.

إن بلادنا اليوم محتاجة، أكثر من أي وقت مضى، لتدابير تعيد الثقة في العمل السياسي والحكومي، فلقد اخترنا كبلد يارادة سياسية واضحة أن نبنى ديمقراطيتنا بشكل يعزز ثوابت الأمة، ويقوي الشعور بالمواطنة في تكريس المساواة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية. إننا في حاجة مستعجلة وبدون تلكؤ أو تأخر لأجراء الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني وتكريس حرية المبادرة الخاصة ودولة القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

يعيش القطاع الفلاحي في بلادنا وضعية صعبة في الآونة الأخيرة، جراء الانعكاسات السلبية للجفاف وموجة البرد التي أثرت على مختلف المزروعات، لتتضاف موجة الحرارة في هذه الأيام الأخيرة، والتي هي كذلك أثرت سلباً على المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة وكذلك الحضروات بمختلف أنواعها، سواء في المناطق السقوية أو البورية التي تعتمد السقي اللاحق بالآبار.

وتتعمق هذه الوضعية بالأراضي ومنتوجاتها الزراعية جراء ضعف التيار

هذه الحرب من هذا المنبر ومن تحت هذه القبة على مرأى ومسمع وبمباركة المغاربة الشرفاء، إنها ممارسات يندى لها الجبين، أبطالها فئة من البورجوازيين المتسلقين الذين طغوا في البلاد، فأكثرها فيها الفساد، فئة اعتدت بنفسها وبلغ بها الزهو حد الغرور، فنسيت أن الحكم ديمقراطي وللشعب من خلال دستور محكم، ومملك عادل، ضامن، حكم، ومن خلال مؤسسة دستورية عليا إسمها البرلمان، لاذ ويلوذ بها المستضعفون بعد الله وجملة الملك يستغيثون فيغاثون.

السيد الرئيس،

لقد عرف سكان جماعة سيدي عبد الخالق لإقليم برشيد سلسلة من الاضطهادات ومورس عليهم الحيف بكل أشكاله وألوانه، والبداية كانت بتصميم فئة من تجار البشر المعروفين بجشعهم وتراميمهم على حقوق وأموال الفقراء والمعوزين بدون وجه حق وبطرق ملتوية، همهم الوحيد الأوحده خدمة مصالحهم الاقتصادية ولو كان الثمن هو دهن الأبرياء والمشى على أجسادهم أحياء.

لقد أرى هؤلاء إلا أن يستولوا على قطعة أرضية هي ملك للجماعة السلالية الزاهنة ليستغلوها كمنطقع للحصى، غير عابئين ولا مبالين بما سيترب على ذلك من تهجير للسكان المستضعفة بعد اقتلاع أشجارها وتلويث آبارها وخلق وتضييق مراعيها، أي مورد رزقها الوحيد، ناهيك عن ما سيلحق الفرشة المائية لأولاد عبو الهدامي من استنزاف وتشويه الملامح الطبيعية للمنطقة، وهذا ما يتنافى مع مضامين وتوجهات الميثاق البيئي الذي حرص جملة الملك، أعز الله أمره، شخصيا على تفعيله وضمان انخراط كل المغاربة حفاظا على مقوماتنا البيئية.

السيد الرئيس،

لقد تصدى سكان جماعة سيدي عبد الخالق ببسالة وباستماتة لكل محاولة السطو على أراضيهم، لكن للأسف لم يرق هذا السلطة الإقليمية الممثلة في شخص رئيس قسم الشؤون العامة للعامة الذي تواطأ بمعية القائد ورئيس الدائرة ضد إرادة ومصصلحة رعايا صاحب الجملة، متوعدا من فشل في إغرائهم بالمال بالسجن والتهميش، ملوحا بقدرته على التحكم في أجمرة الأمن وتسخيرها خدمة لمآرب ومصالح من يحميمهم.

كما عمل رئيس قسم الشؤون العامة على بث السموم بين أبناء الجماعة الواحدة وزرع الفتنة وتحريض شباب القبيلة بعضهم على بعض عن طريق أعوانه.

السيد الرئيس،

وبعد أن وصلتكم كلمة الحال والمقال بخصوص معاناة ساكنة هذه الجماعات بعد أن تكالب عليها الجميع، نطالب بإيفاد لجنة للوقوف ميدانيا على كل ما سلف ذكره.

كما نطلب من ممثل السلطة التنفيذية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن يكون أميننا في نقل رسالتنا إلى السيد رئيس الحكومة لاتخاذ

ونحن اليوم إذ نسجل استمرار الهدر المدرسي الذي لا يشرف المغرب ولا سيما على مستوى القرى والوادي والمناطق النائية الصحراوية كنتيجة للحصار والتهميش المطبق عليها وتكريسا كذلك لمنطق حسبنا قد غاب فإذا به أكثر بروزا، منطلق المغرب النافع والمغرب غير النافع.

ونشير كذلك إلى التراجع الخطير لنوعية التعليم الملقن بمدارسنا لتدني مستوى المناهج واعتبارا للارتباك الذي أحدثته تعددية الكتاب المدرسي ليس من زاوية أهمية هذا المتقضى كبعد آلية من آليات تطوير مضامين المناهج من زاوية التصور الحكومي الغير مكتمل والغير متزن للهدف المتوخى منه.

ولهذا، فإن أزمة التعليم في المغرب تجعل العائلات تستنزف الإمكانيات المتاحة لها لأجل استثمارها في تربية وتكوين فلذات أبادها في القطاع الحر، وهو ما ستكون له إسقاطات مستقبلية خطيرة، إذ ستتحول أزمة التعليم إلى أزمة فوارق اجتماعية وعدم مساواة في المنطلقات وفي الحظوظ كذلك، وهذا ما سيضرب في الصميم ذلك التماسك الاجتماعي الذي ظل المغرب محافظا عليه منذ فجر الاستقلال.

وأمام هول هذه الإشكالية التي طرحناها من خلال هذه الإحاطة، وإشكاليات أخرى لم يتسع الوقت لبسطها، نطالب الحكومة بإعادة النظر في برامجها الاستعجالية منها والهيكلية، نظرا لعدم انطلاقها من تشخيص واقعي ومضبوط لهول كارثة التعليم بالمغرب.

كما لا بد أن نلفت الانتباه من جهة أخرى أن ظواهر جديدة باتت تطرح أكثر من تساؤل حول دور المدرسة المغربية في التنشئة الصالحة والمواطنة الحقة، ومنها ظاهرة تفشي الإجرام داخل المؤسسات التعليمية وانتشار تداول المخدرات والانحراف بشتى أنواعه، وذلك بشكل أصبح يربح يوميا آباء وأولياء التلاميذ.

والسلام عليكم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. آخر طلب إحاطة، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مصطفى قاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين،

باسم الله الرحمن الرحيم،

انسجاما مع روح المادة 128 من نظامنا الداخلي، يشرف الفريق الاستقلالي بإجماع أعضائه على إحاطة المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام، بممارسات يندى لها الجبين، لن نكتفي بشجبها أو التنديد بها، لكن سنعلنها حربا بلا هوادة لإحقاق الحق ولاشيء غير الحق، وسنطلق نفي

في البداية أشكر السيد المستشار على هاذ الاهتمام الذي يوليه للرياضة الوطنية بشكل عام ورياضة كرة القدم بشكل خاص. وجوابا على سؤالكم، أود التذكير بأن اعتماد نظام الاحترافية في كرة القدم ابتداء من الموسم الحالي 2011-2012 جاء في إطار عقد برنامج (contrat-programme) المبرمة بين الحكومة وبين الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بهدف تأهيل هذه الرياضة ضمانا لتحقيق الانسجام مع مقتضيات القوانين والأنظمة الصادرة عن الإتحاد الدولي "الفيفا" بخصوص سن نظام الاحتراف وطبعا تأهيل الأندية الوطنية وصيانة حقوقها، خاصة فيما يتعلق بالانتقالات الدولية للاعبين وتقنين الممارسة الرياضية وتخليقها أيضا في إطار تعاقدى بين جميع المتدخلين بهدف الرفع من مستوى أداء اللاعبين، وضمان حضور أنديةنا في مختلف المنافسات الجهوية والدولية والقارية.

هذا، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الواكبة لتطبيق نظام الاحتراف، والمتمثلة في إجراءات قانونية، إجراءات تنظيمية وأيضاً إجراءات تحفيزية.

فيما يخص الإجراءات القانونية، هنا الأمر يتعلق بإصدار قانون اللعب وقانون الانضباط وقانون المنافسات وقانون رخصة المشاركة في البطولة الاحترافية أي دفتر التحملات.

أما الإجراءات التنظيمية، فالأمر يتعلق بتعيين لجنة مختصة في منح رخص المشاركة في البطولة الاحترافية وفقاً لشروط "الفيفا" وتعيين لجنة لفض النزاعات ولجنة لتقييم حصيلة الموسم الحالي والإعداد للموسم المقبل.

الإجراءات التحفيزية، الأمر يتعلق بالرفع من المنح المخصصة للأندية بنسبة 29% ومنحة كأس العرش بنسبة 58% وأيضاً كانت هناك عملية همت اقتناء 32 حافلة لفائدة أندية النخبة، ساهمت فيها الوزارة بـ 50%. طبعا هذه العملية عرفت نوع من التأخير باعتبار عدم قدرة صناع هذه الحافلات للالتزام بهذه الآجال، وهناك ضغط من الوزارة وهناك مراسلة من طرف الوزارة من أجل التعجيل يعني في توفير هذه الحافلات للفرق، ناهيك عن إحداث مراكز للتكوين وتجهيز الملاعب بالعشب الاصطناعي.

فيما يتعلق بالموسم الرياضي المقبل، وهنا مرتبط الفرس لأن هنا غادي نبدأو العد الحقيقي سعياً لتطوير هذه التجربة، وزارة الشبيبة والرياضة ستعتمد في دعمها لجامعة كرة القدم، على غرار كل الجامعات الرياضية الأخرى، في تدبير مختلف، يتركز أساساً على وضع دفتر تحملات خاص بكل جامعة، يتم من خلاله تأهيل الجامعات لولوج عالم الاحتراف. كيف؟ من خلال تبني إستراتيجية رياضية حديثة في التسيير والتدبير المالي والإداري والتقني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تدابير اللازمة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة، نرحب بطلاب أكاديمية (Sherbrooke) المغرب بالدار البيضاء المتواجدين معنا في هذه القاعة.

ننتقل الآن إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 19 سؤالاً، 4 منها آتية موجهة لكل من قطاعات العدل والحريات، التجهيز والنقل، الصحة، الصناعة والتجارة، و15 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات العدل والحريات، التجهيز والنقل، الصحة، الصناعة والتجارة، الداخلية، المالية، التعليم العالي، الشباب والرياضة، ثم الصناعة التقليدية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول سوء تدبير الاحتراف من طرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالي يأتي مباشرة أو قبيل دورتين من انتهاء الموسم الكروي، الذي حدد لنفسه الاحتراف لهذه السنة، وكما تعلمون ويعلم الجميع أن هذه السنة كانت بمثابة تنزيل مشروع الاحتراف على أرض الواقع.

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها الحكومة من أجل ولوج الموسم الكروي المقبل بنمط جديد يهدف إلى احتراف حقيقي مبني على أسس علمية ويوفر الإمكانيات المادية والبشرية في مستوى هذا الاحتراف المنشود الذي طالما انتظرته الفرق الكروية المغربية بعد معاناة كبيرة وللسنوات عدة وبكل فئاتها وبفارغ الصبر. وتفضلوا احتراماتي والتقدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

الجامعات، كندعم الأنشطة ديال الجامعات وفق واحد الجدولة وواحد الزمن محدد، وأيضا وفق القدرة على الالتزام على مضامين دفتر التحملات، وهذا طريق احنا شقيناه.

اليوم، السيد المستشار المحترم، وما شي ساهل، الأمر كيتعلق بـ 45 جامعة، 45 صنف رياضي اللي كنجاولو فعلا نجمعو ونحاولو ندفعو في اتجاه أنه ينخرطو في هاذ التوجه الجديد اللي كتروم به ما شي فقط غير الاحتراف ولكن أيضا حتى تحقيق نتائج اللي ربما كنتطلعو إليها جميعا. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول تراكم الملفات بمحكمة النقض. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير العدل والحريات المحترم،

السؤال ديلنا في فريق الأصالة والمعاصرة في هاذ الباب دقيق ومهم مستوى واحد من مستويات المنظومة القضائية، ويتعلق بمحكمة النقض، وابغينا نطرحو في هذا السؤال الإشكالية المرتبطة بما يمكن أن نسميه بـ "تدني النشاط القضائي"، ونعني به على وجه التحديد - لتكون لغتنا دقيقة - المؤشرات المرتبطة بتراكم القضايا وحجم العمل غير المنجز، وما يترتب عنه من مساس أو من أذى بحق المتقاضين في الحصول على حكم عادل وسريع، حكم عادل وسريع هو ما تنبأ له الدستور، وأشار في الفصل 120 منه إلى حق كل شخص في حكم يصدر داخل أجل معقول.

السيد الوزير،

رجعنا وأعدنا قراءة البرنامج الحكومي في الباب المتعلق بالقطاع الذي نشرفون عليه، وتبين لنا أن لديكم التزامات وتعهدات واضحة: التزام أن الحكومة ستتخذ "الإجراءات العاجلة للرفق بمستوى الإدارة القضائية عن طريق استعمال التكنولوجيا في أفق التحديث والمكننة الشاملة لمحاكم المملكة خلال الأمد القريب لتسريع إجراءات البت في القضايا والرفع من القدرة التواصلية للمحاكم مع المواطنين".

تبعنا وشاركنا - كما نتذكرون - في أشغال لجنة العدل والتشريع أثناء مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة النقل التي كانت جلسة شيقة، وامتدت من الثالثة بعد الزوال إلى حدود الثالثة صباحا، وكان فيها نقاش مفيد، وهناك في تلك اللجنة من جملة التحديات التي أعلنتم جاهزيتكم لرفعها التحدي المتعلق بالمكننة الشاملة لجميع محاكم المملكة، ومنها محكمة النقض، خلال الأمد المنظور واستعمال المعلومات في ميدان الإدارة القضائية بهدف

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الوزير.

الملاحظة الأولى، مع الأسف أنه دخولنا للاعتراف ما شي هو اختيار حكومي، هو أنه إلى ابغينا نقولو بالفرنسية (C'est une obligation étrangère la FIFA)، وهذا يؤسف له أنه دائما عندنا الخارج هو اللي كيسير لنا المسائل ديلنا الوطنية.

ثانيا، عندما أرغمنا على الدخول لهذا الاعتراف ما كين حتى مشكل، واش وجدنا له المحيط؟ المحيط الأول والنمط الأول هو الديمقراطية ديال الأندية، أنا كنعظن أنه التوزيع لا المنح ولا أي شئ أول عمل خصها تقوم به الوزارة المكلفة على القطاع هو الديمقراطية المؤسسات وتعطيو للمسيرين يتحاسبا.

ثالثا، كسنة أولى من العمل، عملية التقييم احنا كنعطبو أنها تكون واحد اليوم دراسي لتقييم السنة الأولى من الاعتراف، لا عيب، احنا لا نطالبكم بالنجاح، احنا اللي نطالبكم هو أنه تفادي تكرار الخسارة أو الركود، لأنه اللي خطير هو أن نستمر في الخسارة.

رابعا، هو أنه رسم أهداف على مستوى زمني، باش نعلمو المغاربة أنه لا نحقق الكل في سنة واحدة أو في 100 يوم، أنه كيتحققوا الأهداف بعد سنوات طول، ولكن بعد واحد المدة زمنية وأسلوب العمل. ما نطلبه من هذه الحكومة أن تعطينا أسلوب عمل جديد، المغاربة يعرفوا كيفاش يقيموا العمل، ويعرفوا كيفاش يصبروا ويعرفوا كيفاش ينتظروا النتائج. وأهم شيء هو الحلم ديال المغاربة، السيد الوزير، هو أنه اللاعبين الذين يلعبون وينشطون داخل الأندية يدخلوا للمنتخب الوطني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار. طبعنا لما كنتحدثو على الاعتراف وتقولوا بأنه ما شي خيار، أكيد لأن راه احنا تعيشو واحد العالم معولم، وبالتالي احنا كين نظام دولي اللي كنعسنو الفيفا، راه ما شي المبادرات اللي تتخذها دول، هذه نقطة.

ثم النقطة الثانية وأنا متفق معك فعلا تأخرنا في الاعتراف، علاش؟ لأن كانت الرياضة ديلنا مريضة بحكامها، كان سوء التدبير المالي، الإداري، التقني، يعني كانت واحد مجموعة ديال الاختلالات اللي اليوم كنجاولو نصلحو باش يمكن نهديو الطريق للولوج إلى هاذ عالم الاعتراف، لأن الاحترافية ما يمكنش يكون شعار، خصنا نزلوه، خص المضمون، والمضمون هو اللي تنشأغلو عليه اليوم وفق المنظور الجديد للوزارة، ووفق دفتر التحملات - كما قلت - لأن الوزارة اليوم ما بقاش كندعم

أي ما مجموعه 12.771 ملفا، في حين بلغ عدد الملفات المسجلة سنة 2010: 3249 ملفا هي المتخلف أي بنسبة 20,17%، ولم يتبق من ملفات ما قبل ذلك، أي ما قبل 2010، يعني 2009 وما قبلها إلا 87 ملفا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

أولا، السيد الوزير، كلمة تدعون لا تعجبني، نحن لا ندعي، نحن نسألكم ولا نوزع ادعاءات ومزاعم، ولكن نسأل لكي تنورونا وتنوروا الرأي العام.

ثانيا، ما دتم خصصتم نصف الوقت المتاح لكم لجواب على موضوع أثاره أحد زملائنا حول التعذيب، التطمينات اللي قدمتمو جيدة ونسجلها، لكن ابغينا كذلك نفس الجواب تقدموه للرأي العام الوطني حول ما أشير إليه بشأن عودة ممارسة الاختطاف، وأنا أتحدث هنا عن اعتقال الناشط في حركة 20 فبراير ببلدة بني بوعياش في إقليم الحسيمة السي البقالي عبد الحليم، الذي تتداول الساكنة وشفنا بيانات وقرأنا بلاغات بأنه تعرض لما يشبه الاختطاف عندما اعترض سبيله أربعة أشخاص بزي مدني واختطفوه، كان السيد زميلكم الجالس بجانبكم قد اتصل بكم من نشاط حزبي بمدينة الحسيمة ليسألكم، لكن هاذ الشيء ابغينا تفتحو فيه تحقيق باش تضعوا حد باش يكون مستوى الطمأنة ديالنا فيما يتعلق بغياب التعذيب هو نفسه نفس مستوى الطمأنة ديالنا فيما يتعلق بالقطع نهائيا وبدون رجعة مع ممارسة الاختطاف.

السيد الوزير، الآن نستأذنكم للعودة إلى صلب الموضوع. نحن نسجل التزام الحكومة لما التزمت باتخاذ تدابير عاجلة، وما دمنا نتكلم على محكمة النقض غادي يكون من الصعب جدا ما نتكلموش على السياق العام، وهو سياق انطلاق المبادرة ديال تأسيس وتنصيب جلالة الملك للهيئة العليا، لهيئة الحوار الوطني، وهي شيء جيد ومنخرطون فيه.

هناك مشكل، السيد الوزير المحترم، في الأجواء المصاحبة لانطلاق هاذ الدينامية الوطنية حول الحوار الوطني حول القضاء، المشكل وهو في هاذ ما يشبه أزمة الثقة بين جسم القضاة والبيانات والخرجات ديال نادي القضاة بالمغرب واللي ابدوا اليوم الاحتجاجات ديالهم من جراء صم الوزارة لآذانها، كاين مشكل في هاذ الأجواء ابغيناكم تنقيو هاذ الأجواء من خلال الإنصات والحوار.

ثم من فضلك، السيد الرئيس المحترم، كاين التصريح الذي نسب إليكم واللي شبهتو فيه القضاة بعال ديال البلدية، هاذي فيها ثلاثة أنواع ديال

الرفع من الفعالية وضمان البت داخل الأجل المعقول، وأستعير هنا المفردات الواردة في الفصل 120 من الدستور.

وتكلمتم كذلك على مشروع المحكمة النموذجية الذي سيتم تعميمه على باقي المحاكم في مراحل لاحقة، وحتى يتسنى لمحكمة النقض باعتبارها أعلى هيئة قضائية بالمملكة الاطلاع بوظيفتها وتفعيل حق المتقاضين في الحصول على حكم داخل أجل معقول.

سؤالنا هو: أين هي هذه الإجراءات العاجلة والواردة في البرنامج الحكومي؟ التصور ما عرفتش اشغال هو الزمن، مرت 110 أيام تقريبا. هل في الأفق من إجراءات ملموسة لرفع هذا التحدي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد مصطفى الريميد، وزير العدل والحرريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أول ما أريد أن أبدأ به هو العود إلى ما تفضل به أحد السادة المستشارين في صدد الحديث عن حالات التعذيب بمخافر الشرطة. أؤكد بأن مغرب اليوم لا يمكن أن نسمح فيه بهذا النوع من الممارسات، لا أقول بأن مخافر الشرطة أصبحت مبرأة ومنزهة عن هذه التجاوزات، لكن نؤكد بأننا كحكومة لن نسمح بذلك، يبقى فقط أن يتم التظلم أمام الجهات المختصة، النيابة العامة خاصة السيد الوكيل العام للملك في دائرة نفوذ مخفر الشرطة الذي يزعم أنه كانت فيه ممارسات من هذا القبيل، وإذا لم تتم ممارسة المسطرة اللازمة، وزارة العدل مفتوحة لتلقي شكايات في هذا الصدد.

أؤكد أنه بالفعل إذا كانت هناك تجاوزات، وكان هناك ما يشبهها ولم تقم الحكومة بواجبها، فهي متواطئة، أما إذا كانت هناك تجاوزات ولم يتم التشكي بشأنها أو إنه وقع التشكي ولم يكن هناك ما يشبهها، فإن قواعد العدالة الجنائية بهذا الصدد واضحة.

أستأذنكم، السيد الرئيس، لكي أعود لسؤالكم. نعم إننا ملتزمون بأن نرفع من مستوى أداء الإدارة القضائية، نعم إننا قدمنا أرقاما مثيرة ومقلقة حول المتخلف في الأحكام على صعيد محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، لكن ما تفضلتم بالتساؤل حوله هو على العكس تماما مما تدعونه السيد الرئيس المحترم، ذلك أنه كان بإمكانكم أن ترجعوا إلى وثائق محكمة النقض لتتأكدوا أن إحصائياتها تسير في الاتجاه المعاكس تماما لما تفضلتم به.

أفيدكم هنا أن أمد البت في القضايا بمحكمة النقض سنة 2011 تؤكد أن 79,29% من الرأج يتعلق بملفات سجلت في نفس السنة، أي في 2011،

السؤال الثاني الموجه للسيد وزير العدل والحريات، موضوعه تعليق ملفات الفساد والتأثير على الحياة العامة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، هاذ السؤال وجهناه في وقت سابق للحكومة، الوقت اللي لاحظنا أن بعض ملفات الفساد المعروفة، واللي كي عرفها الرأي العام، مثل ملف القرض العقاري والسياحي وملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها، بقت عالقة. عمليا كتراوح المكان ديالها مند سنوات عديدة، وهذا ما تيشجع المفسدين على الاستمرار، الاستمرار في الفساد، أضف إلى ذلك التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، واللي لا تحظى لحد الآن بما يلزم بالمتابعة والفحص القضائي في الوقت اللي كتكون هناك اختلالات مؤكدة.

وارتابنا في الفريق ديال التحالف الاشتراكي معاودة هاذ الموضوع: أولا، لاستمرار المراوحة ديال هاذ الملفات المكان ديالها والتأجيلات المتتالية؛

وثانيا، لأننا نعتقد أن هاذ الحكومة التي رفعت شعار محاربة الفساد كشعار مركزي واللي لا بد لها من إشارات قوية بهاذ الخصوص، وعلى رأسها الحسم في الملفات العالقة، وتنفيذ الأحكام الصادرة في الحالات المحسوم فيها، وأيضا المتابعة الجدية للتقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، خاصة أن التقرير الأخير واللي كيشير لعدد كبير من الاختلالات واللي كيتطلب المحاسبة القضائية للمتورطين في هاذ الفساد.

واسمعنا فعلا أنكم بصدد تكوين عدد من القضاة المختصين في الجرائم المالية، ولكن نخشى أن تبدأ عملية التدقيق من جديد في كل ملف، وهاذ الشي مثلما حدث في ملف ديال صندوق الضمان الاجتماعي، هذا كي يعني ذلك أن الوقت طويل وغادي يتأجل.

احنا كذلك كنعقولو أن المرور إلى الفعل بعد تسجيلنا تصريحات ومبادرات إيجابية.

نسائل السيد الوزير عن التدابير التي اتخذتموها للحسم في هذه الملفات المعالقة من جهة، وكيفية تعاملكم من جهة مع الملفات الجديدة اللي كشف عنها المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا وبشكل خاص الحسم في الآجال المعقولة وإعطاء العبرة ودعم تخليق الحياة العامة وتحقيق إحدى أهم أهداف الحكومة الحالية الجديدة التي أخذت على عاتقها هذا الموضوع ديال الحكامة ومحاربة الفساد والمفسدين.

الإساءات: إساءة لكم السيد الوزير كوزير يفترض أن يصدر عنه كلام موزون ومحسوب ومسؤول، فيها إساءة لعمال البلدية لأن هاذي من أشرف المهن، وفيها إساءة للقضاة.

احنا ابغينا نوفر أحواء سليمة للثقة لانطلاق حوار يجمع جميع المغاربة على حاجة بلادنا ماسة إليه من أجل تقديم أجوبة حول أسئلة طال انتظارها، المتعلق بإصلاح منظومة العدالة والقضاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أريد أن أؤكد بأن كلمة إدعاء ليست كلمة شائنة، فهي في المعجم القانوني كلمة عادية، ولذلك يقسم الناس إلى مدعي ومدعى عليه. أما بالنسبة لإدعاء الاختطاف، فإنه لم يقع أي اختطاف بالنسبة لحالة السيد البقالي عبد الحليم، ذلك أنه حينما نقول اختطاف فهو وضع شخص في مكان مجهول غير مصنف ضمن الأماكن التي تخضع للمراقبة من قبل النيابة العامة، السيد البقالي كان رهن الحراسة النظرية وقد يكون قدم إلى النيابة العامة لكي تقرر بشأنه ما تراه ملائما.

إذن اختطاف بمعناه القانوني، بمعناه المحدد في الاتفاقية التي عرضتها هذا الصباح أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، غير موجود تماما ولن نسمح به وسنتعامل مع هذه الظاهرة، ليس فقط الحكومة وإنما الحكومة والبرلمان وكافة المكونات، بما ينبغي أن يكون من الحزم.

أما بالنسبة لما تفضلتم به من إشارة إلى تصريح ينسب إلي، ما قلته هو أن هناك مجموعة من القضاة احتجوا في إحدى المدن المغربية على محام نسب إليه أنه قال كلمة في حق قاض، وهذا الاحتجاج جاء دون أي مقدمات، لم يتم إخبار لا السيد رئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس ولا السيد الوكيل العام، حتى الإدارة المركزية لم يكن لها علم به، وكان يمكن أن يعالج الموضوع بطريقة أخرى، قلت لمن يهمهم الأمر، إنكم أيها السادة القضاة لكم سلطة لا يملكها أحد في البلاد، أتم بإمكانكم أن تعتقلوا رئيس الحكومة إذا كان هناك ما يدعو لذلك، ووزير العدل ووزير الداخلية، و يمكنكم أن تحكموا حتى بالإعدام، وبالتالي لا مجال للوقوف تماما كما يقف رجال أو عمال البلدية الذين لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلا، حينما نكون أمام حجة تملك سلطة هذا شيء، وحينما نكون أمام...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الله يخليك، السي أفراط الله يجازيك بخير. انتهى الوقت السيد الوزير، حتى انت زدتك الوقت، صافي الله يخليك. السيد الوزير، تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر الفريق المحترم على تفضله بإثارة قضية في غاية الأهمية ويتعلق الأمر بمحاكمة ملفات الفساد.

أود في البداية أن أقول بأننا لا ننكر بأن العدالة تعرف مجموعة من الاختلالات، وأن هذه الاختلالات تؤثر من جهة على جودة الأحكام وتؤثر أيضا على سرعة إصدارها.

لا يخفى على الجميع أن هناك مقاربة جديدة للتعاطي مع هذا الموضوع من خلال حوار وطني، هو مفتوح للجميع لكي يساهم فيه الجميع بطريقته الخاصة، وذلك من أجل بلورة تصور يمثل أرضية مشتركة، تتفق عليها نحن المغاربة، من أجل النهوض بعدالتنا، إذن المطلوب من الجميع أنه ينخرط في هذه العملية بكل إيجابية بكل حماس حتى يتحقق الرجاء.

أما بالنسبة لموضوع المحاكمات المرتبطة بالفساد المالي، ينبغي أن نقول بأن الهياكل التي تقدر على محاكمة هذا النوع من التعاطي مع هذا النوع من القضايا هي فقط في طور الإنجاز والتأسيس، لأنه المحاكم ديال الجرائم المالية لم يمر عليها وقت طويل، يعني واحد المدة قليلة باش أنها بدأت تشتغل، قضاتها الآن هم في طور التكوين.

هذا، إضافة إلى أنه عندنا القانون الجديد اللي بدأ العمل به أقل من سنة متعلق بحماية الشهود، إذن احنا في مرحلة التأسيس، يترتب عن ذلك أنه بالنسبة للقضايا التي اشتغل عليها المجلس الأعلى للحسابات تمت بالفعل إحالة بعضها علينا. وما تم إحالته على وزارة العدل سواء في السابق أو في الوقت الراهن كلها تمت إحالتها على المحاكم المختصة.

لكننا في هذه المرحلة، مرحلة الحكومة الحالية، لم نقف عند حدود ما كان يتم إحالته في إطار الفصل 111 من قانون المحاكم المالية من طرف السيد الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات، بل إننا كوننا بنية إدارية بالخبراء في القضاء والقانون من أجل فحص جميع التقارير واتخاذ القرار الملائم بشأنها.

والآن أقول لكم أنني التزمت منذ حوالي شهرين بأنه خلال الستة أشهر انكونو قرأنا وخصنا جميع التقارير اللي هي عند المجلس الأعلى للحسابات وقرر بشأنها ما يجب.

بالنسبة للملفات التي ينظر فيها القضاء حاليا، فهنا أقول لكم، لا نملك...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم دقيقتين للتعبير إلى بغيتو تكملوا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم وتناكدو لكم دعمنا الكامل للعمل اللي تتقوموا به من أجل إصلاح العدالة بوجه عام، وتسريع آليات محاربة الفساد المالي بكل أشكاله.

نحن لا ننكر، السيد الوزير، الجهد وانشغالكم الكبير في ملف الفساد المالي، واللي تنبغيو نأكدو عليه هو ضرورة مواكبة وزارة العدل وتفاعلها التلقائي مع التقارير ديال مجلس الأعلى للحسابات، وأكدتم عليه السيد الوزير، والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة، ومجلس المنافسة، وكذلك الشكايات ديال المواطنين وهيئات المجتمع المدني واتخاذ إجراءات عملية وتدابير جريئة لتفعيل نية الحكومة في محاربة الفساد.

وهذا، السيد الوزير، إلى كانت الحكومة السابقة كتخدم 10 ساعات، المطلوب منكم 15 ساعة، 10 للعمل لأن ما يعاب ويقال، ولكن 5 الساعات لمحاربة هذه الظاهرة وهذه الظواهر. فمطلوب منكم، السيد وزير الحكومة الموقرة، أنه تبذل مجهود كبير.

ونحن نعتقد أن في الفريق ديال التحالف الاشتراكي أن تأسيس لجنة قضائية بالإدارة المركزية لوزارة العدل لدراسة التقارير ما تيمكنش يكون لها إلا طابع استشاري، في غياب سند قانوني يحدد الصلاحيات ديال هاذ اللجنة والطبيعة ديال الرأي ديالها، احنا متفقون معك السيد الوزير.

كما أن إحداث أقسام مالية متخصصة والحرص في 4 ديال المحاكم إستئنافية وما يتطلب ذلك من تكوين القضاة كما جاء في الكلام ديالكم في ظل المساطر الجارية التي تتلاءم مع طبيعة التكوينات...

ونعتبر كذلك أن الدستور خول لكم استعمال مساطر مستعجلة من باب التشريع لحماية المبادرات المستعجلة في المجال واللي تيمكن تنتظر حتى انتهاء الحوار الوطني لإصلاح العدالة، اللي كئمنو عاليا المبادرة بإشراف من جلالة الملك، وذلك لإعطاء الفعالية المطلوبة والنجاحة الكاملة والإعلان الجريء في انطلاق تنفيذ مشروع الإصلاح...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

أؤكد على أن هذه الحكومة من أهم أولوياتها التخليق ثم التخليق ثم التخليق. سنجعل من محاربة الفساد والمفسدين إحدى المهام الأساسية في عملنا، وسنسرهم من أجل ذلك وسنبدل قصارنا من أجل أن ينعم المغاربة بمؤسسات، لا أقول بأنه يخلو منها الفساد ولكن يقل فيها الفساد. هذا متوقف على تعاون الجميع.

تأكدوا لن يكون هناك أي حصار أو حرب للفساد ما دام أكثر الناس متواطئون، لأنه الفساد موجود لأن الناس، المواطنون يتعاملون معه في

لكل واجهة قضائية متميزة. ويدون شك أن هذه المحاكم تشكو من خصائص كبيرة في المسائل اللوجستية والموارد البشرية، وكذلك التحديث بمفهومه الواسع. ولهذا، نساءلكم، السيد الوزير، في خضم ما تقومون به من مجهودات وما أتم مقبلون عليه من إصلاحات، هل هناك من رؤية على المدى القريب أو المتوسط من أجل الالتفات إلى تلك المحاكم من أجل تأهيلها من جميع النواحي في إطار خريطة قضائية متلائمة مع الإصلاح القضائي المرتقب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أفيد فقط بأن موضوع الخريطة القضائية هو إحدى المواضيع الأساسية التي سنشتغل عليها لرسم خارطة الطريق لإصلاح العدالة. بالنسبة لسؤالكم الهام جدا، وحيث إنني لست أمام منطقة معينة حتى أجب بشكل مباشر، أفيدكم، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، أن لدينا في وزارة العدل 12 محكمة في طور الإنجاز، على سبيل الذكر: هناك الداخلة، محكمة تيسة، محكمة سيدي بنور، وجدة، أكادير، تاونات، آيت ورير، قلعة السراغنة، إمينانوت، بنجرير، العرائش، تاوريرت.

عندنا في المخطط الخماسي ديال الوزارة 2012-2016: 11 محكمة، 4 أقسام قضاء الأسرة، 12 مركز مقيم، إذن لتعميم الفائدة، بالنسبة لوجدة عندنا قصر العدالة بكافة مكوناته، عندنا المحاكم التالية: تازة، تنغير، خنيفرة، طاطا، ورزازات، اليوسفية، الراشيدية، سيدي إفني، تطوان، السارة. عندنا بعض أقسام قضاء الأسرة، عندنا بعض المراكز ديال القضاة المقيمين وعندنا أيضا توسعة وتميئة واحد المجموعة ديال المحاكم.

ما أريده من السادة المستشارين هو اللي عندو شي منطقة يرى أن محكمتها لم تعد ملائمة أو أنها تضيق بالحاجيات الضرورية للإدارة القضائية، مكنبنا مفتوح. هنا أشير إلى السيد الرئيس، السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان اتصل بنا على السارة واحنا نتابع معه هذا الموضوع باش أنه في النهاية السارة تحظى بمحكمة ملائمة، ووزارة العدل لا يمكنها إلا أن تكون في خدمة المواطنين وأنتم أيضا أيها السادة نحن رهن إشارتكم للنظر في أي محكمة ينبغي أن نعيد بناءها أو نوسعها أو نجهزها بما تسمح به الإمكانيات، وهذا تعرفون أنه العائق الكبير والعقبة الكأداء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

كثير من الأحوال بنوع من التفهم، إلى ما قلناش التواطؤ، وأيضا في مراحل معينة حتى الإدارة والمسؤولين أقول في بعض الأحيان يكون عندهم دور في ترسيخ ممارسة الفساد. اليوم عندنا إرادة محاربة الفساد. أيها السادة المستشارون، أحملكم المسؤولية، لن يتقدم أحد منكم أو منكم بملف فيه فساد إلا وسيأخذ طريقه نحو المساءلة واسألوا كل من قدم لنا ملفا إلا وقمنا بالواجب، وهنا كاي الفريق الفيدرالي اللي اعتمد على موقف دارتو إحدى الجمعيات ديال محاربة الفساد في مراكش، واللي استقبلناها، وأيضا أجبنا الفريق المحترم حول مآل جميع تلك الشكايات، مكنبنا مفتوح لكم أيها السادة جميعا في هذا الباب.

أما بالنسبة لتدبير الملفات داخل المحكمة، فهذا يخرج عن نطاق تدبيرنا ومهمتنا، لأنه لما يكون الإنسان في المحكمة، فالقاضي الذي يدبر الملف هو يتفاعل أمامه حقان، يعني حقوق الدفاع من جهة، وأيضا الفاعلية التي يريد أن يخرج بها بالملف إلى الحكم في الوقت الملائم، وهنا كاي الإشكال. لذلك، أقول لكم نحن نريد أن نضع جهاز العدالة تحت الفحوصات الكاشفة لنقرر بشأنها ما ينبغي أن يتقرر بشكل جماعي في سبيل إصلاح عدالتنا والنهوض بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الآن ننقل إلى السؤال الثالث موضوعه تأهيل المحاكم بالمناطق النائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

الزميلة والزلاء الأعزاء،

السيد الوزير، هذا السؤال اللي هو الآن موضوع سؤالنا في الفريق الاستقلالي هو كان قد قدم في عهد الحكومة السابقة، ولكن يبقى صالحا لزمانكم أيضا، للحكومة الحالية، باعتبار أن قطاع العدل وإصلاح القضاء هو الآن في قلب الأحداث بالنسبة للحراك السياسي، وكذلك أصبح من الأولويات ومن الملفات التي تستأثر باهتمام الرأي العام، وما تنصيب جلالة الملك للهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة في نطاق حوار وطني مستقبلي إلا مؤشر عن ذلك.

وأعتقد، السيد الوزير، ولا تخلفني الرأي، باعتبار أنكم من أبناء القطاع المتميزين والمرموقين، أن هذه الهيئة سننكب على جميع الجوانب المتعلقة بالعدالة، لكن نريد فقط من باب التنبيه أن نؤكد لكم أن هناك عدد لا يستهان به من المحاكم المتواجدة، وخاصة في المناطق النائية، تفتقر إلى مقومات المحاكم التي تشرف العدل والعدالة، باعتبار أنها هي الباب الأمامي

لذلك فقد تقرر بناء مركب قضائي من جهة تمار، والآن الأرض موجودة وتعاقدت وزارة العدل مع وزارة المالية بشأنها. للأسف الشديد أنه ثلاث مرات كيمشي المكتب ديال الدراسات كيتواجه للأسف ببعض السكان اللي موجودين في هاذيك المنطقة ويقيموا ببعض الأمور اللي كتمتع أن الأمور تصل مداها، ولكن عازمون بالفعل على أن هذا الموضوع هذا يحسم وتم الإجراءات الضرورية ويبدأ المشروع في أقرب الأوقات.

إذن يمكن لي تقول باختصار أن موضوع التجهيز ديال المحاكم، ما شي غير اللي ذكرت، محاكم أخرى طارح المشكل بل طارح مشاكل، وإمكانيات البلاد قد لا تتسع لوفاء بكافة استحقاقات البنايات والتجهيزات المطلوبة، ولكن ينبغي أن نتعاون في حدود الممكن على تجاوز هذا الوضع، اللي هو وضع لا يسر العدالة ولا يؤهلها لكي تقوم بأدوارها المرجوة. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا. نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول معاناة المرضى جراء تأخر الحصول على بطاقة المساعدة الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، عمر أذخيل، سعيد أرزيقي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيد الوزير،

تعرف جل المستشفيات وخاصة المراكز الاستشفائية صراعا بين المواطنين والعاملين بهذه المراكز بخصوص الوصل المسلم للحصول على بطاقة "RAMED". ففي الوقت الذي يدلي المريض بالوصل في انتظار الحصول على البطاقة التي قد تدوم 3 أشهر قبل صدورهما، فإن الإدارة لا تعترف بذلك الوصل، وفي الحالة المستعجلة تطلب من أسرة المريض التوقيع على الالتزام بأداء مصاريف العلاج في حالة عدم الحصول على بطاقة المساعدة الطبية.

وهنا نساءل، السيد الوزير، في حالة ما إذا رفض طلبه يبقى المريض هو الضحية. إن هذا الارتباك الحاصل في المستشفيات اليوم يحتم على الحكومة الوقوف بجدية على معالجة الخلل ووضع مصلحة المريض أولا فوق كل اعتبار.

انطلاقا مما سلف، نساءلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي ستأخذونها من أجل تمكين المرضى الحاصلين على وصل الاستفادة من بطاقة "RAMED" من اللوج إلى العلاج بدون مشاكل؟

وهل هناك شك في عدم الحصول على البطاقة لحامل الوصل؟

وإذ لم يكن كذلك فلماذا التوقيع على الالتزام بالأداء؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرًا السيد الرئيس. شكرًا السيد الوزير.

أنا لم أطلب إحصائيات، ولم أطلب البرنامج المستقبلي للوزارة بخصوص بناء محاكم جديدة، ولكن الذي أريد أن ألفت الانتباه إليه هو الحالة وفي بعض الأحيان "المزرية" لبعض المحاكم الحالية، وقد أجبتم بأنه علينا نحن أن نكون أعيينكم في جميع المناطق من أجل إشعاركم بالمحكمة التي تعاني، وأريد على سبيل المثال لا الحصر أن تؤكد لكم الآن ومن هذا المنبر ولا أقول هذه منطقة نائية بل منطقة في وسط المغرب ما تعانيه مدينة مكناس مثلا في المحكمة الابتدائية واكتظاظ داخل المكاتب، لا بالنسبة للقضاة ولا بالنسبة لكتاب الضبط، شيء لا يسعف أبدا في خلق فضاء ملائم للعدالة بمفهومها الحدائي وما إن شاء الله أتم مقبولون عليه من إصلاحات جيدة.

كذلك أقسام قضاء الأسرة في شتى المدن، ونبدأ من الرباط العاصمة، هناك قسم للأسرة لا يشرف أبدا كفضاء للعدالة وللعدل والقضاء، وكل من زار ذلك الفضاء إذا كان مشمئزًا من مشكلة فيصبح مشمئزًا مرتين من الفضاء الذي يهدف من ورائه إلى إيجاد حل لمشكلته.

إذن أتم كنتم تمارسون وتنتقلون كالفرشة من محكمة لأخرى، ولا أقول ذلك مزيدة بل بمعرفتي بالواقع، وأتم أعرف منا جميعا بهذه الحالة وما هو ملقى على كاهلكم من إصلاح جد صعب في إطار ميزانية شحّة، ولكن الذي أريد أن أهنتكم عليه كحكومة هو ما سمعناه من وزير التجهيز والنقل بخلق شراكة مع هذه الوزارة من أجل تكليفها بالبناء، لأن كل ميسر لما خلق له، لكي لا يترك ذلك لأصحاب عدم الاختصاص من أجل بناء محاكم كلها تشكو من الأعطاب ومن الغش في بعض الأحيان.

نتمنى لكم التوفيق. وشكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرًا السيد الرئيس المحترم.

ما دتم قد تفضلتم بالإشارة إلى محاكم مكناس ومحكمة الأسرة بالرباط، أفيدكم بالفعل بأننا واعون بالوضعية المزرية لبعض جنبات المحكمة التي أشرتتم إليها في مكناس، وأعدكم أن الموضوع يعني غادي يخضع للدراسة وللإنجاز المطلوب، ونحن الآن في طور البحث عن بقعة لكي ننجز ما يطلبه بعض زملائنا من مركب قضائي.

بالنسبة لتقسيم قضاء الأسرة، وزد عليه المحكمة الابتدائية بالرباط، وحتى غير بعيد من هنا المحكمة الإدارية والمحكمة التجارية، كل هذه المحاكم تعاني من الاكتظاظ وتعاني من حالات اختناق صراحة غير مقبولة تماما،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد الشكر لأعضاء الفريق الحركي، أقول للسيد المستشار المحترم أنه من الطبيعي أن مشروعا من هذا الحجم بالنظر إلى الفئة المستهدفة، وهي 8,5 مليون نسمة وكذا ظروف العمل، والنقص في الموارد المالية والموارد البشرية، طبعي أن يلاقي بعض الصعوبات في البداية، وخاصة أنه لحد الساعة لم تمر إلا 60 يوما من انطلاق عملية التعميم.

فنظام المساعدة الطبية جاء ليضمن ولوج الفئات المعوزة للخدمات الصحية تكريسا لمبدأ الحق في الصحة. ولكي يستفيد هذه الفئات من الخدمات الصحية، يتعين عليها، كما جاء على لسانكم السيد المستشار المحترم، الحصول مسبقا على بطاقة نظام المساعدة الطبية.

وهنا لا بد من التوضيح أن وصل إيداع الطلب لا يخول لصاحبه صفة مؤهل للاستفادة من نظام المساعدة الطبية طبقا للقانون، 65.00 وإنما يسمح له بالولوج إلى العلاجات المستعجلة في انتظار البت في طلبه من طرف اللجنة المحلية الدائمة، إلى يومنا هذا كين شي 800 ألف طلب، وكين شي 300 ولا 350 ألف بطاقة اللي أعطيت. وصلاحيه هاذ الوصل محددة في 3 أشهر.

ولتدليل العراقل والصعوبات (لأن الوصل عندو غير 3 أشهر، ويصلح غير في المستعجلات) التي قد يلاقيها هذا النظام في بدايته وكما جاء في سؤالكم، السيد المستشار المحترم، فقد ارتأت وزارة الصحة في المرحلة الراهنة وتحقيقا للولوج إلى العلاجات بالإضافة إلى الخدمات المستعجلة العمل كذلك بالوصل بالنسبة لبعض الخدمات الصحية غير المستعجلة، مثل أمراض الأطفال والولادات وأمراض السرطان والأمراض المزمنة.

والجدير بالذكر، أن العلاجات وخاصة بشبكة المؤسسات الصحية الأساسية (les établissements de soins de santé de base) البالغ عددها 2700 مركز صحي، فهي مفتوحة أمام المواطنين بالجمان ولا تستدعي الإدلاء بأي وصل ولا إيداع ولا بطاقة الاستفادة من نظام المساعدة الطبية سواء تعلق الأمر بالعلاجات الوقائية أو غيرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات ولا نشك أبدا في عزم الحكومة على مواصلة إصلاح قطاع الصحة، إلا أنني أريد أن أؤكد، السيد الوزير، على أنه بفضل تعميم بطاقة "RAMED" على الفقراء والفئات الضعيفة، فإن عدد الوافدين سيزداد على ما كان عليه.

وإذا كنا نعلم أن بعض المواعيد قد تصل إلى الشهور، فإننا نتساءل كيف يمكن للمستشفيات أن تستقبل المرضى في ظروف جيدة، خاصة أمام قلة الموارد البشرية وقلة الأسرة؟

كما أن الإشكالية تزداد صعوبة أمام عدم توفر الدواء بالمستشفى الذي يصفه الطبيب للمريض، مما يجعله يشتريه، خصوصا وأن أئمة الأدوية ببلادنا تعد مرتفعة بالمقارنة مع دول الجوار.

أمام كل هذه الإشكاليات، نطلب منكم، السيد الوزير، أن تعملوا على معالجة هذه الأمور، كما نتمنى أيضا من الحكومة أن تعمل على الإسراع بتوفير بطاقة "RAMED" للمرضى.

وبالمناسبة، أذكر، السيد الوزير، فإن مستشفى الحسن الثاني بخربكة يعرف نقصا حادا في الأطر الطبية، فمثلا قسم الولادة لا يتوفر سوى على طبيين، وقد سبق أن وعدتنا الوزيرة السابقة على زيادة طبيب أو طبيبة لتغطية حاجيات الساكنة ولازلنا ننتظر إلى حد الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فالتساؤل ديالكم حول مدى قدرة استيعاب المستشفيات لهاذ الرقم ديال 8,5 مليون نسمة، فاللي خصنا نعرفو أولا هاذ الناس قبل ما يجي "RAMED"، قبل ما تجي المساعدة الطبية كانوا كيجيو للمستشفيات، يعني غير طريقة أخرى، فين كان كيمشيو هاذ الناس هاذ المواطنين والمواطنين، غير كان اللي بشهادة الاحتياج ولا بالابتزاز أو بطريقة أخرى، كانوا كلما كانوا امراض، خاصة في ظروف استعجالية كيجيو للمستشفيات.

أما السؤال المطروح اللي متفق معه عن الاختلالات وهاذ المشاكل اللي كتعرفها المستشفيات، أنا أظن هاذي كتبهم السياسة الصحية كل ماشي غير هاذ... فاللي بغيت نؤكد عليه أعطيت التعليمات لجميع المسؤولين: المناديب، والمدراء، والمدراء الجهويين ومديري المستشفيات لتفهم هذا الواقع، هذا الوضع.

وأستغل هذه المناسبة كذلك اليوم لتوجيهها لهم مجددا، وذلك لتدليل كل الصعوبات أمام المواطنين والمواطنات حتى يضمنون حقهم في العلاج،

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقبلوا بداية السادة أعضاء الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية خالص شكري لكم على طرحكم لهذا السؤال الهام. وفي هذا المقام، أتوجه لكم بالقول بأن الصحة للجميع هو الهدف الأسمى الذي تبذل الوزارة مجهوداتها وتعبى إمكاناتها بلبلوغه رغم الصعوبات والإكراهات والمشاكل المترابطة منها والمتجددة، كما أشرتم إلى ذلك السيد المستشار المحترم، والصحة تبقى حقا لا محيد عنه لكل مواطن يضمه الدستور.

وسواء تعلق الأمر بالمراكز الاستشفائية الجامعية أو المراكز الاستشفائية المسيرة بصورة مستقلة (SEGMA) فإن الهدف يبقى واحد، ويتجلى في توفير الخدمات الاستشفائية للمواطنين على أساس احترام مسلك العلاجات.

وتساهم المراكز الاستشفائية الجامعية في تنفيذ السياسة الصحية العمومية في شقها الوقائي والعلاجي، وتتخلص المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها في العلاج والتكوين والبحث العلمي.

إن إقام هذه المراكز الاستشفائية الجامعية في أنشطة علاجية بسيطة، تقوم بها المستشفيات الإقليمية والجهوية لن يساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الاستشفائية بها، كما لن يمكنها من أداء مهامها كما يجب، فالمرافق الاستشفائية الجامعية تعاني من الضغط الذي يمارس عليها يوميا من جراء كثرة طلبات الاستشفاء التي تعرض عليها والتي يمكن أن يتم التكفل بها جمويا أو إقليميا.

ولالإشارة فقط، فعدد العمليات القيصرية مثلا التي تجرى يوميا في المستشفى الجامعي محمد السادس تفوق الثلاثين عملية يوميا.

وفي هذا الإطار، وبالذات، تساهم المراكز الاستشفائية الجامعية في التخفيف من عبء تكاليف العلاج بالنسبة للمرضى المعوزين، كما تساهم في التكفل بصفة مجانية بالنساء الحوامل، خاصة اللائي لا يتوفرن على أية تغطية صحية.

واحتراما لمبدأ الحق في الولوج العادل إلى الخدمات الصحية، انخرطت جميع المراكز الاستشفائية الجامعية في تطبيق وإنجاح مشروع نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين، كما هو الشأن بالنسبة لجميع المستشفيات الأخرى وبنفس سلة العلاجات.

وفي هذا الإطار، عقدنا اجتماعات مع مديري المستشفيات لتعبئتهم وتوجيههم، وذلك للانخراط الناجع لإنجاح هذه العملية عبر تحسين الخدمات وظروف الاستقبال.

وشكرا السيد المستشار.

ريثما يستقيم هذا النظام بشكل طبيعي.

ومن جهة أخرى، لا بد من التوضيح كذلك أن "RAMED" هو نظام مفتوح وغير محصور لا في الزمن ولا في المكان. وهنا أتمس من المواطنين والمواطنات المعنيين بهذا النظام والذين هم في صحة جيدة أو ليس لديهم حالة استعجال أن يتركوا الفرصة للمرضى الذين هم في حالة استعجال حتى تتمكن اللجنة الدائمة المحلية من دراسة الملفات في ظروف جيدة.

وفي الأخير، أشير أن كل خميس هناك اجتماعات في وزارة الداخلية لتدارس كل الصعوبات والمعوقات التي احنا نتعرفها ونحاولو نلقاو لها حلول والمعوقات الطارئة في أفق إيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ونحن عازمون معكم، السيد المستشار والسادة المستشارون، على ذلك بحول الله بانخراط الجميع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الصحة حول موضوعه حق التطبيب للجميع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، خاصة أنكم ابن هذا القطاع، ابن هذا الميدان، فالعديد من المستشفيات تعرف خلاا واختلالات إن على مستوى بنيات الاستقبال أو على مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المستشفيات، مما خلق تدمرا واستياء شعبيا ولو في ظل هذه الشروط التي يتحدث فيها عن بطاقة المعوزين المصطلح عليها ببطاقة "RAMED". ونحن نعلم، السيد الوزير، أن الدستور الجديد والكل يتحدث عن التنزيل الديمقراطي والسليم لمقتضيات الدستور.

السيدان الوزيران، نرجوكم، فأنا أوجه سؤال للسيد وزير الصحة، عليكم أن تحترمونا، لا تشوشا علينا. الله يخليكم، احنا في مؤسسة تشريعية، خصكم تحترمونا.

لذلك، أقول بأن مقتضيات الدستور الجديد تتحدث عن الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية للمواطنين، ومن ضمنها الحق في التطبيب والحق في الصحة كحق من حقوق المواطنة وكحق من حقوق الإنسان.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف هذا الشعار، شعار الصحة للجميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

لديكم تلاعبات عندكم أراهم لنا، ولكن ما شي في القبة نبقاو نبلغو بالتلاعبات، اللي عندو شي ملف يجيبو، العيب علينا إلى ما درناش ذاك الشي اللازم اللي خص يتدار.

هذه من جهة، فالصحة للجميع، السيد المستشار المحترم، ما شي شعار، ما خصهاش تبقى شعار، فهي خص هدف اللي احنا جميعا، في الوزارة ومعكم، سنعمل جميعا من أجل تلبينه كما أقول دائما فالاختلالات والنقائص هي كيعرفها القطاع، كثيرة عديدة ومتعددة، والحلول خصها تكون واحد النظرة شمولية، حلول هيكلية، حلول جذرية، حلول سياسية، حلول في إطار تشاركي معكم، مع جميع المناضلين والمناضلات ومع جميع المستشارات والمستشارين ومع هيئات المجتمع المدني، في إطار حكومة اللي كنخدم في إطار تكاملي وتشاركي وتضامني.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة. والآن إذا ارتأت السيدة المستشارة والسادة المستشارين أن ننقل، ربما لأن السيد وزير الصناعة والتجارة باقي ما حضر معنا في القاعة، إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير التجهيز والنقل، إلى كانوا السادة المستشارين مستعدين.

الآن ننقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول التقييم الشمولي لتطبيق مدونة السير، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أقوضاض، عياد الطيبي، عبد الله أبو زيد، لحسن بلصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني والأخت المستشارة،

بسم الله الرحمن الرحيم،

قامت الحكومة السابقة بتطبيق مدونة السير التي كانت محط جدال ونقاش طويل داخل قبة البرلمان، والآن وبعد مرور فترة على تنزيلها لازالت الآراء متضاربة حول مدى نجاعتها من الحد من حوادث السير.

فقد أكدت وزاراتكم، السيد الوزير، على أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد حوادث السير وكذا في عدد القتلى، فمثلا في شهر أبريل من سنة 2011 ارتفع عدد القتلى بقرابة 40% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010، كما أن الأرقام التي كشفت عنها مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية بوزارة التجهيز والنقل تدل على ارتفاع خطير في كل المؤشرات المتعلقة بحوادث السير خلال السنة المنصرمة.

من خلال ما سلف، نسألكم، السيد الوزير، على الشكل التالي:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

احنا ملي طرحنا السؤال حول أوضاع المستشفيات في البلاد، فكيف قلنا لكم ملي كنا ناقش الميزانية الفرعية لقطاع الصحة في اللجنة، أنا اليوم ملي تمشييو لواحد المستشفى، ناخذو ديال الدار البيضاء إين رشد، اللي مصطلح عليه بـ "موريزكو"، نشوفو البنية ديال الاستقبال ونشوفو الطوابير ديال المرضى وكيفاش كيم التعامل معهم، الشيء اللي نعتبره واحد النوع من الإهانة، بل أكثر من هذا، وهاذ الشي ماشي شي حاجة اللي مخبأة، واحد العديد ديال الحوامل يلدن في ممرات المستشفيات والعديد من أبواب المستشفيات.

طبعاً، قد تقولون لنا أنا متفق معكم على مستوى التشخيص، على مستوى الموارد البشرية، على مستوى الأجهزة، ولكن هاذي راه الصحة ديال المواطنين، والدولة تبخصها تتحمل المسؤولية ديالها في أن توفر الصحة للمغاربة، والناس اللي عندهم الفلوس راه تمشييو لمصحات 5 نجوم و4 نجوم، نحن نتحدث عن السواد الأعظم للمغاربة.

وحتى هاذ الطريقة ديال الحصول على "RAMED"، وبالله عليكم واش ما فيهاش إهانة، وما فيهاش ضرب للكرامة ديال المواطن، احنا تمشييو قدام المقاطعات وتنشوفو الطوابير ديال النساء وديال الرجال والطريقة فيها نوع من التلاعبات في هاذ الشي، إضافة إلى أنه كان بالإمكان أننا هاذ البطاقة تمنح بطريقة أخرى أو كيف قلنا في إحدى البرامج، راه المتقدمين والشيوخ ملي كتزيد واحد الياجورة مع 12 ديال الليل، يقف عليك مع 12 وخمس دقائق... يفرقوا هاذ الاستثمارات على المواطنين ويعطيهم فرصة على أنهم يجيبوها للفتات المعنية وتدار من بعد طبعاً العملية ديال التفريغ، الشكل اللي أنه يحفظ الكرامة ديال هاذ المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أنا غير إلي بغيت أن أؤكد للسيد المستشار المحترم، فأنا ما اسبقش لي قلت في هاذ القبة المحترمة أنه ضد ولا ممتافقش معك، هاذ الاختلالات احنا نتفرو بها، هاذ المشاكل نتقولها كإبنة، وتؤدي إلى معاناة المواطنين والمواطنات، واحنا ما شي ساكتين، احنا راه خدامين باش نساعدوهم باش نحلو لهم المشاكل.

أما بالنسبة للمستشار المحترم، إلى انت تتدويو على التلاعبات، إذا

جميع المتدخلين: وزارة الشؤون الإسلامية، التربية، الإعلام، التجهيز والنقل من خلال البنية التحتية، وزارة الداخلية من خلال المراقبة، إلى غير ذلك ككشغلوا في هاذ الاتجاه، ولكن مازال ككنتظرو بالمناسبة احنا بالإضافة للمدونة فدرنا واحد طلب عروض مع جمعيات المجتمع المدني، باش تعطينا مقترحات في طلب العروض، تعطينا مشاريع اللي غندعموها وكان عندنا اللقاء السنوي معهم، يجيبوا لنا مشاريع كيفاش كيتصوروا أننا يمكن لنا جميعا كمجتمع نحاربو هاذ الظاهرة اللي تؤدي لأكثر من 4000 قتيل بلا ما نتكلم على عشرات الآلاف ديال الجرحى جروح، بالإضافة إلى الخسارة للاقتصاد الوطني اللي هي ديال الجرحى جروح، بالإضافة إلى الخسارة للاقتصاد الوطني اللي هي تصل لواحد النسبة محددة، عندنا مقارنة متكاملة أثناء التعقيب يمكن لي نضيفها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

أولا سؤالنا في الحقيقة كان واضحا، ابغينا نعرفو آش من فائدة؟ أنا أتساءل آش من فائدة جينا من هاذ المدونة؟ أنا كيطهر لي من خلال ما قلته أن 80% تتجي من أخطاء بشرية، المغاربة كظن ملي زدنا عليهم هاذ الغرامات وهاذ الحبس وهاذ الآخر، زادو حتى هما هاجوا ماشي نقصو. المغاربة كيخص يتخذوا بواحد النوع من الليونة لأنه هذا إشكال، بمعنى ثقافة المغاربة كيخص نغيروها بطريقة أخرى ماشي بطرق زجرية، هذه أولا، لأن كل ما زدنا لو غير في الحبس وزدنا كنعمرو الحسابات، ما شفنا حتى شي فائدة من هذه المدونة في الحقيقة.

رغم أنه دازت في البرلمان، ولكن للأسف أنا نقول لك بصدق، حاولنا كلنا ويمكن جميع البرلمانيين صوتوا عليها غير هكاك، غير رغما زعما دازت، هو مكيفصهاش تدوز لأنه مازال ما جاهزينش لهاذ القانون. في الحقيقة المسائل بزاف ديال اللي.. وقلت أنت الإخوان ما كيقفوش عند (STOP)، هاذي راه كيخص ثقافة ماشي.. احنا درنا لهم لآخر وما وقفوش، كيخص نزيدو في الغرامة ولا نزيدو في الحبس، نزيدو الطين بلة واحنا غادين غير في... ولذا، في الحقيقة احنا عندنا ثقة في هاذ الحكومة اللي يمكن لها تحاول تتراجع على بعض البنود اللي كايينة في هاذ المدونة اللي ما كنديرو بها إلا ككشطلو المواطن، وزدنا في التعريف ديال الطريق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

ما هو تقييمكم لنتائج تطبيق مدونة السير؟

وما صحة هذه المعطيات وهذه الأرقام؟

وما هو مشروعكم المستقبلي لإصلاح مدونة السير، خصوصا في الجانب المتعلق بالغرامات المبالغ فيها وتلك السالبة للحرية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر الفريق المحترم على هذا السؤال والمرتبط بملف كبير جدا وليس مجرد قانون، بل بملف مجتمعي يتعلق بالسير بصفة عامة.

فقط هذه مناسبة باش نوضح أنه منذ تحملنا المسؤولية، موضوع النقل اخذناه بعناية كبيرة جدا لأنه فيه جوانب متعددة، منها ما كان الآن في خلال اللجنة ديال مجلس النواب حول مقارنة اقتصاد الربيع في هذا المجال، وفيها ما يطرحه منتخبو الأمة وخاصة السيدات والسادة المستشارين حول أيضا اقتصاد الربيع ولكن حول الإطار القانوني والمؤسسي المرتبط بهذا الموضوع.

أؤكد أن حوادث السير دائما في استمرار، وبالتالي كما صرحت في أكثر من مرة على أن هذا الأمر يحتاج إلى مقارنة شمولية صارمة وسأعطي مؤشرات، ويمكن نتذكر من بعد على المدونة اللي احنا درنا فيها مقارنة على أنه حوادث السير تبين بأن 80% منها ماشي نتيجة لمشاكل تقنية، عامل بشري، هذه إحصائيات رسمية، عامل بشري.

أكثر من ذلك تبين لنا بأن حوالي 10% فقط من القتلى والحوادث ديال السير كيديروها المهنيين، اللي هما الطاكسيات والشاحنات والحافلات، ما تبقى كيديروها السائق الخاص، بمعنى السيارة الخاصة والدراجة الخاصة 90%.

إحصائيات درنا في واحد العدد ديال المدن ديال المراقبة 94% ديال الناس لا يجتزمون قف، واللي هي أحد المصدر ديال... نسبة كبيرة جدا من الناس ما كيديروش حزام السلامة اللي كينقص حسب الإحصائيات من 50% الموقى والقتلى، بمعنى في نهاية المطاف أن الإشكال ماشي فقط قانوني، ماشي تقني، ولكنه إشكال مجتمعي، يمكن لي أقولها لكم وبصدق نصر على الخطأ، هناك إصرار على الخطأ.

وبالتالي، أنا أعتقد لابد من مقارنة وهذا هو الاتجاه اللي ماشيين فيه

مكونات الجهة، قد يقول البعض أن هذه النظرة السوداء مبالغ فيها، أقول لهم أن هذا الواقع، وأتم السيد الوزير المحترم أعلم من غيركم في الحكومة بما أقوله.

السيد الوزير المحترم،

قطاع النقل من القطاعات كذلك التي تحتاج إلى عناية خاصة بهذه الجهة، خصوصا بالعالم القروي الشبي الذي فتح المجال أمام انتشار ظواهر خارجة عن القانون ومعاناة حقيقية للسكان.

نسئلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة التي يمكنكم القيام بها على مستوى جهة الغرب-شراردة-بني حسن من أجل تحسين هذا القطاع؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال، بطبيعة الحال فيه شقين في الموضوع ديال جهة الغرب وبالخصوص حول موضوع النقل، ويعني لا أخفيكم على أنه تعاطف خاص على اعتبار أني ابن هذه الجهة، وأنا مقتنع وأقولها من موقعي الآن، كنت أقولها من موقع المعارضة وكنايب، والآن موقع الحكومة، أنه ماشي فقط الناس ديال جهة الغرب هما اللي ضايعين في الغرب بل المغرب بكامله ضايع في هاذ جهة الغرب، نظرا للمؤهلات والإمكانيات التي لا تعد ولا تحصى، يعني والي كرم الله عز وجل هذه الجهة بها.

لكن المؤشرات مع الأسف عصرية، المؤشرات مقارنة عصرية، ولذلك أنا أعتقد في إطار الجهوية، في إطار التدبير الحكومي الحالي، في إطار خلق نوع من العدالة بين الجهات، في إطار تحمل المسؤولية بين الجهاز التنفيذي، التي هي الحكومة وما بين المجالس المنتخبة بطبيعة الحال وما بين المنتخبين، كنعقد هناك إمكانية وأنا متفائل أنه يمكننا النهوض بهذه الجهة وأن نتعاون من أجل النهوض بها.

القطاع الذي نتحدث عنه حول موضوع النقل وأخص الخصوص حول موضوع ديال النقل في العالم القروي، لا يمكن فك العزلة فقط بالطرق وهاد الشي عبرت عليه في أكثر من مرة، الطرق ما هي إلا وسائل ديال الولوج، لكن لا بد نستعملوها، وبالتالي عندما نتحدث عن فك العزلة من حيث البنيات هو الطرق والنقل، في آن واحد، لا بد من مقارنة ديال الطرق ونحن مستمرين فيها على أية حال، في إطار البرنامج ديال الطرق في العالم

السيد وزير التجهيز والنقل:

كما قلت كنشتاغلو على المدارس ديال تعليم السياقة، وغيخرج واحد دفتر التحملات اللي غادي يكون موجه ومؤطر لأن هذا بداية الأصل ديال السياقة.

كنشتغلو على المراكز ديال الفحص التقني أيضا دفتر التحملات والشفافية والمراقبة، وكنشتغلو على المدونة. وبالمناسبة كانت عندنا اجتماعات عديدة وتوجناها بمراسلة إلى كل النقابات المهنية، وصلت إلى 70 مراسلة، وكنقول لهم اعطيونا نظرا لهاذ النقاش العمومي لأن أصبحت المدونة ملك المغاربة، اعطيونا أشنا هي الملاحظات ديالكم، تلقينا بطبيعة الحال 27 ملف من 70 ملف ومازال كنعطرو النقابات والهيئات يعطيونا المقترحات، كلها تصب في موضوع الغرامات، العقوبات، وتصب أيضا في الموضوع ديال مواكبة السائق يعني بصفة عامة وخاصة السائق المهني، ثم تتعلق أيضا فيما يتعلق بالنقط وسحب الوثائق وقضية ديال أنه كايين إشكالات حقيقية لأن المهني ملي كسحب له الوثيقة، هاذك هو الرزق ديالو فلا بد من معالجة.

وأنا متفق على أنه المغرب عبر التاريخ ماشي القانون اللي كيأطرو، كنعقد القانون ضروري، كنعقد بأن البنية التحتية ضرورية، المغاربة كيتحتاجو لواحد المواكبة اجتماعية وثقافية، وأنا كنعقد مع المهنيين ومع المجتمع المدني ومع السياسيين والمنتخبين، كيمكن لنا إن شاء الله نواجه هاذ الآفة، وكيمكن لنا نمشيو في هاذ الإصلاح المتدرج والعميق لكن بتوافق جماعي وبشراكة الجميع، وأنا كنعقد بأن هناك حالة والحاحية باش يمكن لنا نفعو البلاد ديالنا ونجيوها من هاذ الآفة الخطيرة اللي كناديو الثمن غالي اجتماعيا واقتصاديا وبشريا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن تنتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه وضعية قطاع النقل بجهة الغرب-شراردة-بني حسن. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

تعرف جهة الغرب-شراردة-بني حسن وضعية متأزمة على جميع المستويات، مؤشرات متدنية للتنمية، معدل مرتفع للفقر والهشاشة، مستوى الأمية والتدريس حرج، مستوى الوضع الصحي لا يبشر بالخير، البنيات التحتية تحتاج إلى مجهود استثنائي، الفساد بجميع أنواعه ينخر كل

التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

حسب البرنامج ديال الجولات ديال الجهات بطبيعة الحال كان عندي لقاء في الجهة ديال الغرب-الشراردة، ومن بين الملفات اللي طرحتها هو هاذ الملف ديال النقل، ولكن أنا عندي لقاء إن شاء الله على مستوى كل إقليم باش نجلسو نتذكر على القرارات التي سنأخذها مجموعين، لأنه خصنا ناخذوها مع المنتخبين وناخذوها مع السلطات المحلية باش نمشيو في إطار التوازن بين النقل في العالم القروي والطاكرسيات والحافلات ويوقع نوع من التوازن.

إن شاء الله هاد الشي سنعمل به، وهذه مناسبة بطبيعة الحال إلى الرأي وإلى كافة المتدخلين على أنهم يعاونونا، علاش أنهم يعاونونا؟ لأنه احنا ابغينا نرسمو هاد الشي اللي غير مرخص له بطريقة ذكية، وفي نفس الوقت ابغينا نعطيو فرصة باش وليداتنا يشتغلوا، خاصة المعطلين اللي هما محتاجين، ولكن أيضا ابغينا نديرو واحد الخدمة اللي هي محترمة في مجال ديال النقل.

وأنا أوكد، وتحت رقابة كما قلنا السادة الوزراء الحاضرين، أن النقل في العالم القروي هادوك اللي ما مرخص لهم، وأقولها من موقعي الحكومي الله يجازيهم بخير يؤديون واحد الخدمة، كيخصنا نديرو احنا واحد (le geste) معهم لأن لو ما كانوا هما راه ما عندش الناس. احنا كنتذكر لما كيتوقف النقل نهار السوق ولا نهار راه ما كاينش اشكون اللي يركب الناس في العالم القروي.

وبالتالي أوكد لكم نحن مصرون على تسوية الوضعية، وإن شاء الله سيكون في القريب، واش العاجل؟ نتمنى نتجاوزو إن شاء الله الإكراهات باش يكون هذالك الشي في أقرب وقت إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآني الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول ضرورة وضع خطة محكمة للترويج والتسويق. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى قاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يعد الطلب الداخلي القاطرة الأساسية لنمو الاقتصاد المغربي وبالتالي فلا بد من المحافظة على وتيرة نمو الصادرات المغربية، خصوصا في ظل الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة والتي ستؤثر بلا شك على الميزان التجاري المغربي.

القروي أو في إطار البرنامج العام ديال الطرق والمنشآت الفنية، ولكن لا بد أيضا في مجال ديال النقل، والآن كشتغلوا.

أبشركم، السيد المستشار المحترم، على أنه فيما يتعلق بالنقل المزدوج هناك لجنة بيننا وبين وزارة الداخلية تنكب وتشتغل كما وعدت سابقا أنه إن شاء الله غادي تكون حلول قريبا، 3 ديال الدراسات الآن قربنا أننا ننتيبو منها تتعلق بإقليم القنيطرة وإقليم سيدي سليمان وإقليم سيدي قاسم اللي كتعطينا الصورة والتزكية ديال النقل في العالم القروي كيف خصها تكون.

والتوجه اللي غادين فيه هو ترسيم ما هو غير مرخص لأن هادي واحد المحنة، هاد الناس كيأديو واحد المهمة ولكنه كاي واحد الإشكال يعني ما هم مرخصين ما هم كيحترموا المعايير، فبالتالي الاتجاه ديال ترسيم ما هو مرخص، بطبيعة الحال مع بعض الاحتياطات وغادي نمشيو في واحد المنطق أن كل ما هو ترخيص يجب أن نيسره لأن المنطق السابق كان الترخيص دائما خصنا نعكسو ونديرو اللجان وتجمع اللجان وكنعذبو الناس، التوجه اللي غادي هو أنه الترخيص غيكون ميسر ولكن المراقبة اللي غادي تكون مشددة وهاد الشي اعلاش لاحظتم أن نقل المستخدمين، النقل المدرسي، النقل السياحي، وقريبا إن شاء الله النقل في العالم القروي، سيخضع لنظام دفتر التحملات مع واحد الشروط التي يجب أن يحترها الجميع، وبطبيعة الحال سنقوي الجانب ديال المراقبة باش الخدمة تكون في المستوى، وأيضا من ناحية السلامة الطرقية، وأنا أقول بأنه إن شاء الله النتائج ستظهر قريبا على مستوى الجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه. السيد الوزير، لا نخفيكم بأنه لنا الثقة في إرادتكم من أجل النهوض بهذا القطاع، كل ما نطلبه منكم، السيد الوزير المحترم، هو التعجيل إلى غادي تخرج شي حاجة تخرج، خاصة التعجيل بالقرارات غير المكلفة، كايبة قرارات التي تحتاج الشجاعة السياسة والجرأة اللي هي في الواقع ماشي مكلفة بذاك الشكل اللي غادي نعجزو من أجل حل بعض المشاكل الآنية.

صراحة نتمنى صادقين أن يوفقكم الله في النهوض بهذا القطاع وتطهيره من الشوائب والاختلالات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير للرد على

توطيد تواجد سمعة المنتجات والخدمات المغربية في الأسواق الخارجية من خلال الترويج لها في واحد العدد من المحافل، وحث الشركات المغربية على الانخراط في المنظومة الاقتصادية.

بالنسبة لاستهداف الأسواق، بطبيعة الحال كإين واحد العدد دبال الأسواق اللي المغرب تقليديا موجود فيها، خاصة أوروبا هذا معروف. احنا تنقولو خصنا نبقاو في هاذ الأسواق لأن المجال دبال النمو دبالنا في هاذ السوق التقليدي مازال كبير، ولكن بطبيعة الحال كإين أسواق أخرى اللي غادي ندخلو لها اللي عندها مؤهلات بحال السوق الأمريكية اللي ولو عندنا اتفاقيات التبادل الحر لازلنا محدودين فيها، وعندنا بطبيعة الحال السوق الإفريقية اللي احنا تنتصروو أن المغرب عندو واحد موطنى قدم فيها، خاصة إذا فعل عدد من الاتفاقيات التجارية اللي معروفة أساسا هي (UEMOA) و (CEMAC).

احنا نتمناو في هاذ السنوات المقبلة من بعد هاذ التغييرات اللي وقعت في السينغال أننا نستطعو نحركو الملف دبال (UEMOA)، ثم مصاحبة الفاعلين الاقتصاديين، واحنا بطبيعة الحال وضعنا ورهن إشارة جميع المقاولات الوسائل الضرورية للتنمية على الصعيد الدولي، ودرنا واحد العدد دبال البرامج، وقعنا على 6 دبال الاتفاقيات...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، السؤال دبالنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نيتكلم على الشق المتعلق بالصادرات اللي أعطيتم فيه بعض التوضيحات. كإين شق آخر، السيد الوزير المحترم، اللي نبغيو نتكلموا لنا عليه، وما فيها باس نعطيوكم حتى احنا بعض الملاحظات اللي تعرفوها في هاذ المجال، وهو الشق الثاني المتعلق بالتسويق والترويج.

بالنسبة للشق المتعلق بالصادرات، السيد الوزير، كما قلت خاصة أنها منطقة الأورو اليوم كنعرف واحد الأزمة كبيرة بامتياز. ولهذا، كما قلت، نتمنى أنكم تنفتحو على الأسواق الأخرى، أسواق آسيوية وعربية وإفريقية باش نروجو المنتج المغربي دبالنا.

الشق الآخر المتعلق بالترويج والتسويق، غادي نتكلم فيه، السيد الوزير المحترم، على ترويج المنتج المغربي داخل المغرب، احنا بغينا المنتج المغربي دبالنا يتروج ويستهلك داخل المغرب.

أولا احنا نعطيو قيمة للمنتج دبالنا، نؤمن بالمنتج دبالنا، نؤمن بذلك

لنا، فلا بد من تنمية وإنعاش الصادرات وتسهيل وإنعاش وتوسيع وتنوع المبادلات التجارية مع تعزيز آليات التحليل والرصد والتواصل وتقوية الكفاءات المادية والبشرية، بالإضافة إلى تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة للانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية.

لنا، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لرفع نسبة صادرات المنتوجات المغربية مع تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة للمساهمة في رفع نسبة الاقتصاد الوطني والانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمر، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أولا شكرا للفريق على هاذ السؤال اللي هو بطبيعة الحال سؤال مهم، وسؤال عنده راهنية لأنه بطبيعة الحال تتعرض لواحد النقطة من النقط المهمة في الاقتصاد الوطني هو المسألة دبال الصادرات.

السادة المستشارين كيعرفوا أن المغرب بطبيعة الحال في هاذ السنوات الأخيرة دخل في واحد السياسة دبال الانفتاح الاقتصادي، وكان فيها اتفاقيات تجارية وقعت، وهذه الاتفاقيات التجارية بطبيعة الحال ماعندهاش دائما غير الآثار الإيجابية لأن عندها حتى بعض الآثار السلبية على النسيج المقاولاتي. وبطبيعة الحال كان المعول في هذه المرحلة على أن المغرب يحسن الوضع دبال الصادرات دبالو باش يمكن له يدخل واحد العدد دبال الأسواق.

بطبيعة الحال كما لا يخفى عليكم أن السؤال دبالكم جات فيه واحد العدد دبال الكلمات مفتاحية في هذا الموضوع، المغرب الآن عنده إستراتيجية وطنية تسمى المغرب المصدر أو مغرب التصدير اللي هي واحد الإستراتيجية المقصود منها بطبيعة الحال على المستوى الرقي أنه في السنوات المقبلة في 2015 نضاعفو الصادرات وفي 2018 نوصلو إلى ثلاثة أضعاف دبال الصادرات.

هذه الإستراتيجية أهم المحاور دبالها هو تسريع وتيرة نمو الصادرات من سلع وخدمات، إذن كإين واحد العدد دبال الإجراءات، التنسيق في مجال الصادرات باش ناخذو بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية وهذا واحد المسألة مهمة لأنه باش نرفعو من مستوى العرض التصديري خصنا نلقاو ما نصدرو وهذا الشي اعلاش جاءت الإستراتيجية القطاعية. بطبيعة الحال الإستراتيجية القطاعية همت جميع القطاعات: الفلاحة، السياحة، الصناعة، التجارة، إلى غير ذلك.

هاذ الحملات التحسيسية التي خص تساهموا فيها حتى اتما من خلال الكلام التي تقال في هاذ المنبر ومن خلال المعارض ومن خلال واحد العدد ديال قنوات الإعلام، أن المنتج الوطني المغربي منتج جيد وعندو قيمته وتينصدر لدول أخرى وخص تعطى له القيمة ديالو، وهذا غيحل لنا حتى الإشكال ديال الواردات، لأن عندنا واحد العدد ديال البنود في الواردات التي في الحقيقة غير معقولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه تواصل ارتفاع عجز الميزان التجاري. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

سجل الاقتصاد الوطني للسنة الجارية نسبة ارتفاع قياسية في عجز الميزان التجاري. فحسب آخر تقرير لمكتب الصرف قد بلغ حجم الواردات زيادة ناهزت 9%، في حين بلغ حجم الصادرات زيادة ناهزت 4,9% مقارنة بالفترة الممتدة من يناير إلى مارس 2011.

وبقراءة دقيقة للمعطيات الإحصائية الواردة في هذا التقرير، فإن نسبة تغطية الواردات للصادرات بين فاتح يناير و31 مارس 2012 تراجعت إلى حدود تقريبا 68%، بعدما كانت في السنة الماضية تناهز 70,7% خلال نفس الفترة من السنة. فبحسب بعض التقارير وتقديرات الخبراء الاقتصاديين، من المتوقع أن يتواصل ارتفاع عجز الميزان التجاري بالمغرب مستقبلا، نتيجة تضرر التجارة الخارجية للمغرب من الركود الاقتصادي بالأسواق الأوروبية الزبون الأول للمغرب.

ولذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات المستعجلة التي ستخذونها لمعالجة إشكالية تفاقم عجز الميزان التجاري؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على طرح هذا السؤال. بطبيعة الحال الميزان التجاري، كما لا يخفى عليكم، هو واحد المؤشر مأكرو اقتصادي، وهاذ

الشي الذي تنتجو أننا نستهلكوه، ما نبقاوش نستهلكو المنتج الأجنبي ونخليو... ناخذو نماذج ديال الدول الصاعدة، كتركيا مثلا السيد الوزير.

ولهذا، هاذ الجانب باش يمكن للمستهلك يستهلك منتج مغربي، هنا كتبقى المهمة للحكومة المغربية التي خصها توعي هاذ المغربي وتنظم حملات تحسيسية وتنظم معارض باش توعي المغربي يستهلك المنتج الوطني ديالو. بطبيعة الحال لا بد ما نسهرو على باش المنتج ديالنا يكون في متناول التنافسية العالمية باش...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

غير إلى السمحت لي، السيد المستشار، غير باش نكمل لأنه فعلا ذاك الشق الأخير هو بالنسبة للمقاولات عندنا مجموعة ديال الإجراءات، عندنا عقود ديال تنمية التصدير تتخص 375 مقالة مصدرة، عندنا برنامج دعم لمجموعات التصدير (Les consortiums de l'exportation)، عندنا برنامج الافتتاح باش نشوفو المقاولات التي عندها الإمكانية ديال تصدير، ثم عندنا بطبيعة الحال المعارض، تكلمت عليها، تتحاولو ندولو (Internationaliser) واحد العدد ديال المعارض: التكنولوجيات الحديثة، ترحيل الخدمات، قطاع صناعة الأدوية، المنتجات المحلية، الصناعة الكهربائية، إلى غير ذلك.

ولكن أنا الذي بغيت نقول لأنه طرحت واحد الإشكال الذي هو إشكال عميق، هاذ القضية ديال المنتجات الوطنية، أنا قلت في الأول بأنه الافتتاح عندو سلبيات، من السلبيات ديالو أنه بطبيعة الحال كايين طلب داخلي في المغرب تيضغط على الواردات وتيلقى المواطن نفسه أمام واحد العدد ديال المنتجات التي عندها تنافسية، وبطبيعة الحال أنت عارف بأن احنا عندنا التزامات على المستوى الدولي.

هو المعول عليه في الحقيقة بالنسبة لهاذ القضية هو هاذ الشيء الذي تفضلت به في مجلس المستشارين تسمعوه المواطنين، هو إيلاء الاعتبار للصناعة الوطنية والمنتج الوطني، بطبيعة الحال في اتجاه أن هذا المنتج يكون عنده جودة، وإلا فالمعارض التي تتدار على المستوى الوطني والتي ما بقاتش خاصة غير بالمدن بحال الدار البيضاء، هي واحد المعارض التي مقصود منها بطبيعة الحال رد الاعتبار، ما شي رد الاعتبار في الحقيقة، هو التعريف بالجودة ديال المنتج الوطني، حيث احنا تنلقاو اشغال المنتجات الوطنية تتصدر لدول أخرى، وللأسف الشديد باقي عندنا واحد العقلية، عند بعض المواطنين، تيرتبطوا بكل ما هو أجنبي.

فاحنا نحترم الاتفاقيات ديالنا، السوق ديالنا مفتوحة، ولكن المعول على

السوق التقليدي هو أوروبا راه ماشي ساهل تنتقل إلى أسواق أخرى، والسادة المستشارين كيعرفوا على أن هاذي 7 سنوات عندنا اتفاقية التبادل الحر مع أمريكا ومع ذلك لحد الآن ما استطعناش يكون عندنا واحد موطن قدم قوي في هاذ السوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ التوضيحات والأرقام، غير هو كما تعلمون، السيد الوزير، أن عجز الميزان لا يزال بالنسبة لنا لا يزال يرتفع سنة بعد سنة، بالرغم من النتائج، وهذه إشارة قوية، النتائج الجيدة للمكتب الشريف للفوسفاط.

وفي هاذ الصدد، أحييكم على الوثيقة التي أجبتم عنها في خلال مناقشة المشروع قانون المالية 2012، والتي كتوضيح باللموس تفاهم العجز تجاه مجموعة من الدول التي كترطنا بها اتفاقيات تفضيلية، التي اهضرتو عليهم، السيد الوزير، على سبيل المثال من سنة 2010 إلى 2011 ازدادت الواردات من الإتحاد الأوربي إلى 13,9% وفي نفس الوقت لم تزد الصادرات إلا بـ 4,7%، تركيا سجلت الواردات في نفس الفترة ارتفاع في 46,5% فيما سجلت الصادرات تقريبا ناقص 8,1%.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار، هاذ الشيء اللي قلت صحيح لأن احنا كنتكلمو على ميزان تجاري بطبيعة الحال هاذي مسألة مفروغ منها، احنا كنتكلمو على واحد المسألة بنوية، مسألة بنوية ما يمكنش تحل بإجراءات طارئة، هاذ الشيء علاش احنا كنتكلمو على الإستراتيجيات القطاعية، الإستراتيجيات القطاعية إلى اعطيتك مثال واحد هو صناعة السيارات، فاحنا لما كنتكلمو على تصدير السيارات ديال 400 ألف سيارة، احنا كنتكلمو على 38 مليار ديال درهم اللي غتزداد في الميزان التجاري، بمعنى بمقدار ما كنتطلع القيمة المضافة ديال المنتوجات بمقدار ما تؤثر على الميزان التجاري.

الآن ما كيمكنش المغرب يتكلم على أنه يمكن يراجع الاتفاقيات، كيمكن يقاد الاتفاقيات ديالو باستعمال الإمكانيات ديال الحماية التجارية ممكن، ولكن القضية ديال الافتتاح هاذ بطبيعة الحال ما فيش نقاش، طيب أشنو اللي مطلوب؟

اللي مطلوب هو هاذ قضية الإستراتيجيات القطاعية نفعوها باش

المؤشر الماكرو اقتصادي اللي هو في الحقيقة خصنا نشوفو له على أساس أنه تيعكس إلى ابغينا نقولو الإطار العام ديال الاقتصاد الوطني، لأنه هاذ الميزان التجاري العجز ديالو ولي عجز إلى ابغينا نقولو أخذ واحد الصيرورة في هاذ السنوات الأخيرة، وهذا بفعل واحد العدد ديال العوامل. أهم عامل هو اللي تكلمت عليه فاش كنت كنجابو على السادة المستشارين، وهو أن المغرب منفتح اقتصاديا، بطبيعة الحال هاذ الافتتاح عندو ضريبة ديالو. المسألة الثانية أن المغرب معروف أنه مرتبط بالخارج في الطاقة ديالو، لأن أكثر من 96 أو 97% التزام أجنبي، وبطبيعة الحال هاذ الفاتورة الطاقة تدخل في عجز الميزان التجاري، في 2011 راه احنا تنتكلمو على 44%.

الإستراتيجيات القطاعية بطبيعة الحال اللي تحركت في المغرب في هاذ السنوات الأخيرة خلطنا نتحتاجو لواحد العدد ديال المعدات والمدخلات اللي هي ضرورية للتجهيز بطبيعة الحال وحتى هاذ رفع العجز ديال الميزان التجاري، الحاجة اللي هي ربما فيها سؤال باعتبار أن المغرب أعطى القيمة للفلاحة، هو أن عندنا واحد الميزان التجاري الغذائي ديانا منذ 2008 ولي تيعرف واحد العجز.

الآن بطبيعة الحال الحكومة واعية بهاذ الإشكال، واعية بأن الميزان التجاري هو واحد المؤشر أساسي بطبيعة الحال في الاقتصاد الوطني، واللي معول عليه بطبيعة الحال في السنوات المقبلة هو كالتالي:

أولا - كما قلت - تجويد العرض التصديري ديال المغرب، وتجويد العرض التصديري السادة المستشارين خصنا نتفقو، راه ما يمكنش لنا نتكلمو على عرض التجويد التصديري إلى ما كناش نتنجمو، هاذ الشيء علاش درنا الإستراتيجيات القطاعية، والإستراتيجيات القطاعية المقصود منها أنه في السنوات المقبلة تكون عندنا منتوجات عندها قيمة مضافة، لأنه لحد الآن تقريبا 45% ديال ما نصدره للخارج هو واحد المجموعة ديال المنتوجات تقليدية.

في المستقبل غادي يكون عندنا بطبيعة الحال في المجال ديال صناعة الطيران، في مجال صناعة السيارات، في ترحيل الخدمات، في الصناعات الغذائية، منتوجات ذات قيمة مضافة حتى في المجال الفوسفاطي بطبيعة الحال انتقلنا للمنتوجات ذات قيمة.

المسألة الثانية هو فك الارتباط الطاقوي أو على الأقل التقليل من حجم الارتبان، وهنا على هاذ الشيء علاش انطلق هاذ المسلسل ديال الطاقات المتجددة اللي غادي ينقص واحد 18% للارتبان ديانا للخارج.

الإجراءات الألفية اللي تكلمت عليها في مغرب التصدير، هي: مضاعفة الصادرات، رفع عدد المقاولات المصدرة، تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمنتوجات المغربية (مجموعات تصدير، عقود، إلى غير ذلك)، ثم تنويع الأسواق.

صحيح احنا تيمكن لنا نتكلمو على تنويع الأسواق ولكن ملي تنقولو

التمهيش والإقضاء.

ورغم الجهود المبذولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مكنت من ضبط العديد من الخرائط الجهوية والمجالات الترابية الأكثر خصاصة، فإن ذلك لم يحقق ما هو منتظر للنهوض بالإنسان القروي، ولا يحتاج منا الواقع إلى كثير من التفاصيل حول العزلة التي تعيش فيها الساكنة، خاصة في المناطق النائية والأكثر فقرا.

ويزداد الأمر سوءا مع سنوات الجفاف، كما يأتي حظ العالم القروي من تقسيم الخريطة الصحية والتعليمية في أسفل الدرجات، حيث لازال ولوج الخدمات الصحية صعبا بالنسبة لشراخ عريضة من الساكنة. كذلك الفرق الحاد بين الوسطين الحضري والقروي في مجال التمدرس.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة للرفع من المستوى المعيشي والاجتماعي للعالم القروي حتى يتسنى له الاندماج في صيرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني.

ما هو، السيد الوزير، برنامج محاربة الفقر والعوز وتقليص الفوارق الاجتماعية في الوسط القروي تحديدا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا لا بد من التذكير بأن عندما نتحدث عن تحسين العيش فهو مرتبط بالتنمية، والتنمية بدورها مرتبطة باستثمارات منتجة، بتدخل عدد من الفرقاء، منها ما هو عمومي ومنها قطاع خاص، خصوصا في بلاد كالمغرب الذي يتبنى الاقتصاد الحر.

عندما نتحدث عن التنمية القروية كذلك فليس هو ميدان قطاعي، التنمية القروية فهي ميدان شامل، فيه تدخلات جميع القطاعات الحكومية أولا، فيه تدخلات أخرى كذلك، لكن مهما كان الأمر وزارة الداخلية بحكم توقعها، بحكم اختصاصاتها فهي تساهم في هذه البرامج القطاعية التي تهدف كلها إلى تحسين وضعية العالم القروي، وهذا معروف ماشي غير عندنا في المغرب في العالم كله، لأن كايين استثمارات اللي ما عمرها تمشي للعالم القروي، كايين أشياء اللي ما عمرها تمشي، ولكن على الأقل كقطاعات حكومية تنوجدو الأرضية، تنوجدو التجهيزات الأساسية لكي تسهل جلب بعض الاستثمارات وبعض النشاط الذي يمكن أن يكون له الوقع.

وفي هذا الإطار، نعلم كلنا أن هناك عدة برامج، هناك برنامج الكهربية، هناك برنامج فك العزلة بالطرق القروية، هناك برنامج الماء الصالح

نرفعو القيمة المضافة ديال العرض التصديري ديالنا، ننوعو الأسواق، أنا كنعقول لك هو احنا عندنا الإستراتيجية نوع باش نمشيو مثلا للسوق الأمريكية والسوق الإفريقية والسوق الآسيوية، ولكن دون ذلك بطبيعة الحال واحد العدد ديال السنوات باش يمكن يكون عندنا موطن قدم في سوق من حجم السوق الأمريكية، فيها واحد الجزء اللي مرتبط بنا احنا، المقاولات ديالنا ما استطاعوش يتلاءموا مع السوق الأمريكية، فيها واحد الجزء اللي مرتبط بالطرف الأمريكي للأسف الشديد ما كانش ديمتا تيساعد، خاصة في هاذ القضية ديال الاعتماد (la certification) واحد العدد ديال المنتجات ديالنا الفلاحية.

ثم بطبيعة الحال اللي مطلوب الآن ربما في السنوات المقبلة وهذا احنا ابدينا الدراسة ديالو باش نقول لك، ما نقدرش نعطي فيها التصور وليني حتى قضية الواردات، حيث ملي كهضرو على الميزان التجاري، راه فيه التصدير، فيه صادرات وواردات. أنا أقول بالنظر لو واحد العدد ديال البنود ديالها هناك بعض الواردات يبدو أنها غير معقولة، بمعنى بمقدار ما تقبلو الطاقة وتقبلو المعدات لأن داخلية في البنية الإنتاجية ديالنا، بعض الواردات خص يتدار فيها واحد الجهد في إطار إعادة النظر فيها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.. سؤال وحيد وكان وردت لنا واحد الرسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان باش غادي يجاوب عليه السيد الوزير، إلى ابغي المجلس ما ابغيتو تؤخره، مادام الوزير حاضر وعندو سؤال وحيد.

ننقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية. السؤال الأول حول تنمية الوسط القروي، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أتم تعلمون أن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للحد من الفوارق وتدارك التأخر المتراكم في البوادي في مجالات الفلاحة والماء الشروب والكهرباء القروية، لازال الوسط القروي يعاني من شتى أنواع

للشرب، هناك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فدور وزارة الداخلية كشريك في هذه البرامج وهو مصاحبة هذه الجماعات القروية التي تتعرفو أن هذه الجماعات اليوم بواسطة الشراكة التي يتحدث عنها كل هذه البرامج فأصبحت تطلب من هذه الجماعات أن تساهم بقسط كيفما كان، وتتعرف بأن واحد العدد ديال الجماعات، خصوصا في الوسط القروي، في الوسط الجبلي، ليس لها من موارد، هنا يأتي دور وزارة الداخلية التي تتكلف بتغطية هذه الأقساط ديال الشراكة.

وأعطيكم بعض الأرقام، فيما يتعلق مثلا بالكهربية، فوزارة الداخلية ترصد 120 مليون سنويا ورصدت أكثر من مليار و400 مليون منذ سنة 2005 إلى يومنا هذا. فيما يتعلق ببرامج الطرق كذلك الذي يتوخى الوصول في 2015 إلى 15.500 كلم، يعني باش يرتفع لمستوى 80% فساهم كذلك بقدر لا يقل عن 450 مليون، ونفس الشيء بالنسبة للماء الشروب، بالنسبة للمبادرة الوطنية، وهناك مؤشرات تدل فعلا أن هناك نسبة الفقر التي نزلت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

... من أبناء البادية كذلك، لكن، السيد الوزير، للأسف كل المغاربة يعرفون واقع العالم القروي وكيف تعيش الساكنة في البوادي، فالخصاص يشمل كل شيء، ابتداء من الطرق إلى المستشفيات إلى المرافق الضرورية للحياة كالبناء والمدارس والكتليات، فالعالم القروي كان مغمشا دائما، فالسياسات الحكومية المتعاقبة ولازال للأسف مغمشا، بل إن حتى المبلغ الذي خصصته الحكومة برسم هذا القانون المالي لتغطية آثار الجفاف وهو حوالي مليار ونصف لم يغط الخصاص لأنه بكل بساطة جد ضعيف، ويمتد لعقود من سوء تدير وتسيير الحكومات المتعاقبة، والتي كانت تنظر فقط للبوادي المغربية كمخزون انتخابي.

السيد الوزير، لا أقول لكم ذلك من باب المزايدة لأنني في المعارضة، ولكن هاذاي 10 دقائق أو أقل جاء أحد الزملاء ديالكم، وزير في الحكومة، واعترف بكل هاد الشيء اللي قلت وأتم كذلك تقولون، وإلى قلناه لأننا عندنا فيكم الثقة وتنبغيوم تغييروا هاد النظرة، وتعتمدوا أساليب وسياسات أكثر واقعية وجرأة لتنمية العالم القروي، لأن مشاكله هي التي تنعكس، السيد الوزير، على المدن، وتخلق كل مظاهر الفساد والتخلف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أن يكون طموحنا جميعا، ديالكم وديالنا، أن العالم القروي يتغنى أكثر وأكثر وبسرعة، أنا متفق. أن نقول أن العالم القروي مغمش ولم يكن فيه أي شيء، فتبخصنا نشوفو فين امشي هاد الشيء، لأن شي واحد تيكذب علينا. إما هذه الأموال المرصودة للكهربية، هذه النسب التي ارتفعت ووصلت إلى 90% ديال الكهربية القروية، هاذاي ديال الماء الشروب اللي وصلت لواحد المستوى ديال هاد آلاف الكيلومترات ديال الطرق موجودة في عين المكان، يعني ممكن يراها أي واحد، نقولو أودي رها كايته وخصنا نزيدو للقدام.

أما فعلا هاد الشيء راه ما كاينشاي، خصنا نلقبو إذن فاين امشي؟ أنا أعتقد أن الطموح - أقولوها - مشروع، خصنا نمشيو أبعد ما هو ممكن، مع العلم أنا نتعاود نقولها في الإطار ديال التوجهات ديال المغرب، كاين تدخلات اللي ما هياش من اختصاصات الحكومة، ما يمكنش تمشي تدير معمل ديال الخياطة، ما يمكنش لها تمشي تدير معمل صناعي، يمكن لها توجد الأرضية، يمكن لها تفتح الطرق، تدير التجهيزات، وأنا متفق معكم، وقتها مرارا حتى في البرلمان أن الطريق ما كتوكش الخبز، أن الضوء إلى وصل ما شي هو اللي كيوكش الخبز، ولكن هذا هو اللي عند الدولة أنها تهبي هاد الظروف باش يجي الاستثمار، باش يجيو الناس اللي يمكن يديروا بعض الصناعات وبعض التجارة، لأن كاين تجارة اللي ما يمكنش لها تمشي هناك نتعرفوها، كاين تجارة اللي مرتبطة بالمواضع أو بشيء من هذا القبيل. ولكن كيفا كان الحال، هناك جانب ديال الفقر، هناك الجانب ديال الهشاشة، يجب أن نتجند، وأعتقد أن الأرقام، ما ابغيتش نسر الأرقام كلها اللي كتعطي، يمكن لي نقول لكم بأن العشرات ديال الملايين ديال الدراهم إن لم تكن بالمئات التي ترصد للعالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه مواجهة الكوارث الطبيعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، حجم الخسائر المادية والبشرية التي تخلفها الكوارث الطبيعية التي تصيب بلادنا، خصوصا ونحن لا تتوفر على سياسة توقعية استباقية، يمكن أن تساعد على تفادي الخسائر التي تحدثها أو على

يعني تنصيب إما لآليات إما لأشخاص للمعرفة المسبقة. والعنصر الثاني التي تركز عليه هذه الإستراتيجية، وهو تقريب آليات التدخل، سواء من آليات إنقاذ الأرواح أو من آليات الأغذية أو الأكل في بعض الأحيان، يعني ما ابقاقتش ممرضة في الرباط، تنوجدو مراكز في القرب من هذه المناطق التي هي مقبلة على الكوارث. وبالطبع الركيزة الثالثة هو التنسيق ديال العمليات، لأن اللي كيوقع في هاذ الشئ ديال الكوارث الكل يتدخل وفي بعض الأحيان لا يكون هناك تنسيق لهذه التدخلات ويؤدي إلى كوارث أكثر من الكارثة الطبيعية هي بنفسها، إذن هاذو هما العناصر الثلاثة.

الآن يمكن لي تقول لكم بأن امشينا أبعد من هاذ الشئ هذا لأن ما ابقاقتش الكوارث غير الفيضانات والتلج والبرد وكذا، ممكن تكون كوارث متعلقة بالمخاطر النووية، بمخاطر صناعية وهناك التكنولوجيا الآن يعني موجودة وموضوعة رهن إشارة المصالح.

كيبقى جانب وأعترف به، الجانب اللي مازال خصنا نكعب عليه وهو الجانب التأسيري ديال القانون ديال التعويض ديال الناس، ما عندناش شي قانون ديال التعويض ديال الناس، وهذا مرتبط بالتأمين، مثلا في دول أخرى كل المؤمنين كيخلصوا واحد الضريبة زائدة على التأمين اللي كتمشي لواحد الصندوق لمعالجة واعطاء تعويضات للمتضررين، وهذا نحن سنكعب عليه إن شاء الله في الأيام القليلة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب ولكن السيد المستشار في دقيقتين.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

حقيقة، السيد الوزير، هذا الموضوع هذا غيغيبني ثيرو لأن عندو تقريبا أربع سنوات ويعرف واحد التأخر وأنا سأقتصر على واحد الشق اللي كيتم بالفيضانات. كنا حددنا اجتماعا مع الوزير الأول السابق سين منطقة كقط سوداء في المغرب، من الأولويات اللي خص الحكومة تنكعب على إيجاد حلول مستعجلة هو الإقليم ديال تازة، يعني لما يكون واحد الاجتماع رسمي بحضور وزارة ومديرون عامون كنتظرو واحد النتيجة. السيد وزير الداخلية، بحكم أنكم أم الوزارات خصكم تنهوا الوزارة المعنية بالأمر وكتابة الدولة في الطاقة والمعادن باش تتدخل في هاذ المناطق بواحد السرعة لأن مرت أربع سنين ما درنا والو.

هناك مشاريع متوقفة الآن من جراء هاذ الآثار ديال هاذ الوديان اللي كسخرق الجماعات الحضرية. كايين مواطنين اللي كيتساءلوا لأن عندهم أضرار، أراضي فلاحية إلى أحصيناها على المنطقة تقريبا تعد بالآلاف ديال الهكتارات، إذن خص يكون عندنا واحد العقلية وواحد الروح ديال الوطنية وواحد الغيرة باش تتدخلو ونوقفو نزيغ آثار هذه الفيضانات، غدا

الأقل التخفيف من حدتها.

واننا، إذ نثمن المجهودات التي تبذلها السلطات المختصة من أجل تجاوز مخلفات هذه الكوارث بجميع أنواعها وأصنافها، نلاحظ مع ذلك أننا لا نأخذ العبرة من الماضي، بحيث ليس هناك برامج خاصة بالطوارئ لمواجهة مثل هذه الكوارث، فعلى سبيل المثال الفيضانات التي شهدتها بعض المدن المغربية في الماضي القريب، كشفت عن حقيقة ضعف وهشاشة البنيات التحتية وعن عدم نجاعة الاستراتيجيات الحكومية المتبعة لمعالجة إشكالية الفيضانات، كما وقع بالمدن التالية: طنجة، فاس، الناظور، الحسيمة، مدينة تازة، واد أمليل، أكنول وجاعة مكناس الشرقية والغربية وجاعة بورد ومركز ملال.

ورغم حدوث الفيضانات بشكل متكرر، نسجل - مع كامل الأسف - تماطل الحكومة ولا مبالايتها وعدم إيلائها العناية والاهتمام اللازمين لهذا الموضوع، بحيث لم تقم بأي تدخل ملموس في المناطق المنكوبة آنذاك من أجل إيقاف نزيغ الخسائر التي تخلفها الفيضانات، ووضع إستراتيجية مستعجلة مبنية على دراسات واقعية وتغيير صيغ بعض الوديان المخترقة للمجال الترابي لبعض الجماعات الحضرية والقروية.

ومن هذا المنطلق، نود أن نساألكم، السيد الوزير: لماذا لا تتوفر الحكومة على برنامج خاص بالطوارئ لمواجهة مثل هذه الكوارث؟ ألا ترون ضرورة إحداث جهاز قار يتوفر على الصلاحيات اللازمة والوسائل المادية والبشرية التي تمكن من التدخل بصفة سريعة وفعالة كما هو معمول به في العديد من الدول؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم. عندما نتحدث عن الكوارث الطبيعية وفعلا نتحدث عن شيء خارج عن المعتاد، يعني عن أشياء تأتي ولم تكن في الحسبان العادي. وكيفما كان الحال هاذ القضية ديال الكوارث الطبيعية ليست وليدة اليوم ومعروفة في المغرب وفي دول أخرى منذ زمان، والدولة بحجمها بمقدراتها كانت دائما تتدخل، وغير باش نذكر أن في سنة 1962 أو 63 لما كان الغرب انقطع لمدة شهر عن باقي المغرب، فالدولة هي التي تدخلت بإمكانياتها لحماية الساكنة، لكن خصوصا بعد الزلزال الذي ضرب الحسيمة سنة 2004، والتعليقات الملكية الصادرة آنذاك لإعطاء دفعة أخرى ومنظور آخر للتبهيء لهذه الكوارث، فعلا وضع برنامج يعتمد على ثلاث ركائز:

أولا، الإستباقية والاستشعار أي أن سواء تعلق الأمر بالزلازل أو بالمناطق اللي يمكن يكون فيها الفيضانات أو الثلوج أو كذا إلا أن هناك

الباب وهاد الشي كلو اللي تستخدمو فيه في القانون اللي الآن كيتيها باش نحاولو نسهلو هاذ الولوج إلى هذه التأمينات حتى ما يقاش الناس ماشي غير تقذوهم ولكن كذلك نعوضهم على الخسائر اللي كيغرفوها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه التدبير المفوض للمرافق العامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد دحمان النهري:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات المستشارتين،
السادة المستشارون،

لجأت العديد من الجماعات المحلية في السنوات الأخيرة إلى صيغة التدبير المفوض لتسيير بعض المرافق العامة وتقديم خدمات للمواطنين نيابة عنها، ومما عزز اللجوء إلى هذا الأسلوب، ولا سيما من طرف المجالس المنتخبة في المدن الكبرى، هو ملء الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا المجال، حيث تم إصدار القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.

وبعد مرور ما يزيد على عقد من الزمن على هذه التجربة، بدأنا نلاحظ من خلال المعاينة الميدانية، ومن خلال رصد الصحافة الوطنية، تدني الخدمات التي التزمت بها مختلف الشركات التي تستفيد من هذا الامتياز، حيث لازالت وضعية النظافة دون تحسين يذكر، ناهيك عن شكايات المواطنين من فواتير الماء والكهرباء، وانسداد قنوات الصرف الصحي التي أدت عدة مرات إلى فيضانات. كما أن النقل الحضري يعاني هو الآخر من اختلالات تعوق التنقل العادي للمواطنين داخل المدارات الحضرية.

ومن باب التذكير، فإن المادة 3 من القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة تنص على أن يتولى المفوض إليه مسؤولية المرفق العام مع التقيد بمبدأ المساواة بين المرتفقين ومبدأ استمرار المرفق ومبدأ ملاءمته مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدم المفوض إليه خدماته بأقل كلفة، وفي أحسن شروط السلامة والجودة والمحافظة على البيئة.

من هذا المنطق، ونظرا لرصد اعتمادات بالغة من طرف المجالس المنتخبة دون الالتزام بروح المادة الثالثة من القانون المشار إليه، حيث لا يقابل تلك المبالغ خدمات في مستوى تطلعات الساكنة، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تقومون بها لتصحيح الأوضاع غير المرضية؟ وهل من تقييم لحركة التدبير المفوض بعد مرور سنوات على دخولها حيز

غيجيو فيضانات غادي تقتصرو على الإعلام والأسئلة المحورية وإحاطات ولكن ما النتيجة؟

خصنا النتيجة السيد الوزير المحترم عن طريق الولاية والعمال أنكم تتدخلوا، تحثوا هاذ القطاعات المعنية بالأمر أنها تنزل لأرض الواقع، وأن قبل ما يتحط واحد المشروع إلا ويكون مبني على دراسات، دراسات معقولة ومشاركة جميع الأطراف، يعني هنا غادي نديرو حد للجرية الاقتصادية، لما كتحط واحد المنشأة فنية بـ 10 مليار أو طريق بالملايير وكنخليوها عرضة لآثار الفيضان دون دراسة دون استحضار الأطراف الشركاء، لا وزارة الفلاحة من أجل تشجير أراضي الخواص ولا المياه والغابات لتتبع الحلول، اللي في الحقيقة كنجيوها عندها دراسات اللي خص تعتمد عليها الدولة، المياه والغابات لأن كنعوم بالمعالجة الميكانيكية على مستوى الغابة، إذن هنا خصنا... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،
السيد المستشار،
السيدة والسادة المستشارين،

بالفعل الدراسات موجودة والدراسات ديال الأماكن اللي قابلة لواحد النوع ديال الفيضان، والتدخلات كذلك موجودة، آخرها ما وقع، والحمد لله الثلج ما كنتيخش دائما في شهر أبريل، طاح في شهر أبريل ويعني هاذ التدخلات القريبة هي اللي جعلت أننا فكينا واحد العدد ديال الأرواح اللي كانت غادي تمشي ضحية.

الآن تيبقى كذلك أن هاذ العمل عمل مشترك ديال الجميع، ما غادي يكون تحديد الأماكن القابلة للفيضانات أو كذا بدون جدوى إلى ما كينشاي كذلك التعاون ديال الساكنة. لما تشوفو راه تشوفوها اتما كذلك معنا، السادة المستشارين، أن بعض السكان تيجي تيبني في وسط الواد، تيبني في المكان اللي معروف أنه ممكن، يمكن هاد السنوات الجفاف ما كيجي ماء، ولكن راه معروف.. لما تيمشي فعلا لبعض الأماكن اللي مقبلة على الزلازل أو على انجراف التراب، هذا بالطبع كين الوقاية، كين التدخل يعني الجزري ولكن أعتقد أن كين كذلك واحد التربية واحد التكوين وواحد الوعي. وتيبقى أكثر من هذا مثلا فيما يتعلق بالفلاحة، بالنشاط الفلاحي، أن الفلاح المغربي مازال ما كيتيشاي بالتأمين اليوم.

اليوم كين التأمين على المرض، كين التأمين على الفيضان، كين التامين على الريج القوي، ولكن مازال المواطن ما قابلشاي أنه يدخل في هذا

التنفيذ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، فعلا هذا موضوع له أهمية كبرى، وأعتقد أنه قبل شهر أو شهرين جاوبت على موضوع مشابه في هذا المجلس الموقر، وهذا دليل على أن فعلا اليوم ما نسمعه من شكايات من هذه الطريقة ومن التسيير المفوض ومن احتجاجات، يجعل أننا يجب أن نهتم بهذا الموضوع. أولا غير ابغيت نذكر بعجالة أن هذه طريقة من طرق التدبير والتسيير التي فعلا واحد المدة كان التدبير المباشر وعدد من الجماعات كانت تتلقى كذلك شكوى والمواطن غير راضي، فدازت لهاذ الطريقة الي اليوم فاتت عشر سنوات، ولكن المشرع في إطار العقدة، التي تربط السلطة المفوضة مع المفوض له، داير جميع الشروط ديال المراقبة وديال التتبع وديال اللجان ديال التتبع، هناك لجنة تتبع محلية، هناك مصلحة للتتبع الوطني، إلا أنه، وهذا خصنا نعترفو به، وكاين كذلك المراقبة ديال الدولة عن طريق المجلس الجهوي للحسابات وعن طريق الأجهزة ديال الرقابة، إلا أننا خصنا نعترفو بها أن المراقبة والتتبع تتطلب كذلك نوع من التكوين.

الآن باش نكونو كذلك أوفياء وصرحاء، التدبير المفوض ماشي كلو سلبي، فيه عدد من الإيجابيات، كانوا استثمارات قوية، كان تحسين لبعض التجهيزات، كاين تحيين للتجهيزات، وله سلبياته التي هي إما ذاتية للمفوض له أنه مجال اللي قلم يمكن يتراخي أو كيخلي واحد العدد ديال الأمور ما يقومش بها لأن المراقبة ماشي قوية، إما - نكونو كذلك هنا صرحاء- لأن العقدة ما كتبناشي ماشية مع الواقع.

لما كنشوفو التعاقد على واحد المساحة معينة، على التوسيع ديال المدن في دائرة معينة، وتنشوفو المدن كيفاش توسعت وتنقلو لو خصك تمشي لنوك الأحياء، بالطبع حتى هو كيكون عندو مشكل. كيفا كان الحال هناك في العقدة كذلك محطات ديال التقييم وديال التحيين.

اليوم، نحن في إطار فعلا تقييم التدبير المفوض لنرى: هل سيبقى كذلك من الطرق؟ هل سندخل عليه تعديلات؟ هل اليوم كاين تكوين ديال العصر البشري المغربي اللي ممكن أنه يتولى أو طرق أخرى كشرركات مشتركة كأشياء من هذا القبيل؟ نحن في إطار هذا التقييم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار

التعقيب.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

صحيح، الشركات المتعددة الجنسية قامت باستثمارات والتزموا ببعض الالتزامات، ولكن لم يحققوا كل الالتزامات وأكبر مثال هو الإشكالية ديال نهر بوسكورة اللي الشركة المفوض لها في الدار البيضاء مازالت لم تلتزم بهذا البند هذا.

صحيح كذلك أن هناك غياب مراقبة تقنية، كاين مراقبة على مستوى لجان التتبع، ولكن الموارد البشرية اللي عندنا على صعيد الجماعات ما عندهاش التقنيين والكفاءات اللي كاينين في ذاك الشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي كيصعب على الجماعات باش يمكن لها تراقب ما يقع في إطار هذا التدبير المفوض.

ثانيا، السيد الوزير، فيما يخص المداخليل، هناك صندوق الأشغال (le fonds des travaux) اللي فيه مداخليل جد محممة لهذه الشركات، واللي خصها تعطي التزام للجماعات ب 0,16% اللي ما كنعطيهمش، واللي الآن ابغيتوا تطلعوها ل 1% وهذا نتمنه.

الآن راه خاص أولا هاذ الشي ديال الموارد البشرية وتأهيلهم لهاذ المتابعة، وثانيا خص هاذ الشركة تعطي المستحقات ديالها للجماعات المحلية، وخص يتداروا دراسات، نحن نعلم أنه تدارت دراسات على مستوى وزارة المالية فيما يخص هاذ الشي ديال الأئمة المرتفعة، واللي الآن المواطنين فيما يخص القدرة الشرائية راهم تعبانين بهاذ الشي ديال ارتفاع الأئمة، راه خص تدار دراسات ونعرفو بالضبط هاذ الأرباح هاذي ديال هاذ الشركات اللي صحيح دارت استثمارات، تشتغل، ولكن يجب لكل ذي حق حقه، وخاصة حق الجماعات المحلية في هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة، أنا متفق معك في جزء كبير مما قلت. بالفعل أن التتبع ديال عقود مجال هاذو كيخص كفاءات وكيخص تطلع وكيخص محنية، هذا مفروغ منو. بالطبع غير موجودة الآن في الجماعات المحلية، ولكن من الصعب كذلك أن المصلحة المركزية هي اللي غادي تبع جميع العقود. ولهذا، هذا عنصر من العناصر اللي كيخص تنكب عليها الدراسة وهو إلى غنستمر في التدبير المفوض، كيف يمكن أن نصاحبه بفعاليات وكفاءات اللي ممكن

سؤالنا، السيد الوزير، هو: متى ستقوم الحكومة بتسوية ملفات هذه الفئة العريضة من موظفي الجماعات، وتمكينها من حقها في ساعات عمل قانونية وأجور تتماشى ومؤهلاتها، خصوصا وأن منهم حاملو الشهادات والدبلومات؟
وتفضلوا بقبول فائق والتقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعيت أولا بالفعل لما نتحدث عن الإنعاش الوطني نوضعه في السياق ديالو. الإنعاش الوطني ليس بوظيفة عمومية جديدة تنضاف إلى الوظيفة العمومية المركزية والوظيفة العمومية المحلية. الإنعاش الوطني كبادرة، كمشكير، جاء في السنوات الماضية، كان من أجل توفير واحد الدخل تكميلي لعدد من الفئات، وخصوصا في العالم القروي في السنوات ديال الجفاف اللي تيمكن لهم يشتغلوا في بعض الأوراش اللي تفتتحها الدولة للتخفيف من هاذ العبء.

إذن عندما نتحدث عن الإنعاش الوطني، من الأفضل أن نتحدث عن الأوراش لأن لها علاقة مع الأوراش، ليس هناك علاقة تعاقدية مع الدولة، ما شي كقول أن علاش ما تكونش، ولكن الاختيار هو هذا، لأن لو أراد المشرع أو اللي وضع المخطط نهار الأول أنها تكون وظيفة عمومية، يدخلهم يقول لك أودي غادي نوظفو واحد العدد معين.

إذن من هاذ الناحية خصنا نعرفو بعد أولا أن هاذ الفئة يعني عرضية صحيح، أن هاذ الفئة تنشتغل على أوراش ببعض الضمانات، منها الضمانات ديال القانون ديال 1963 فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية بجوادث الشغل، فيما يتعلق اليوم بأنها يمكن لها تستفيد من "راميد"، لأن فعلا الدخل ديالها محدود، لأن كتنخلص على المستوى ديال الحد الأدنى ديال الأجر ديال الفلاحة.

لكن في نفس الإطار، يعني قضية 12 ساعة أو 14 ساعة أبدا، إلى كانت هذا يعني هذا تجاوز، لأن القانون تيعطيها نفس الحقوق أنها تشتغل المدة القانونية اللي هي موجودة، خصوصا أن عندما نتحدث عن الحد الأدنى ديال الأجر الفلاحي معنى أن كذلك هناك تقنين لمدة العمل.

اللي واقع وهي أن بالفعل عدد من الأطر اللي عندها مؤهلات ومكونات اللي نظرا للضغط ديال العمل لجأت لهذا الإنعاش الوطني، وامشأت كتنشغل في بعض الجماعات المحلية كتعويض، احنا نتقولو للجماعات المحلية إلى عندكم حاجة بهاذ الناس وعندكم الوظائف فدخلوهم عن طريق لما يكون الامتحان يدخلوا، الآن كابين الناس اللي يدوزوا الامتحان

تلعب الدور ديالها ديال الرقيب ديال المراقب التقني باش ما نضيعوش.
كابين قضية التزامات المفوض له من ناحية الاستثمارات ومن ناحية التجهيزات ومن ناحية مراقبة الأمانة، هذا موجود، ولكن غادي تكمل بذاك الشئ اللي كملت به نسير فيه، لما قلت إعطاء لكل ذي حق حقه، أنا الدور ديالي هو الدفاع عن الجماعات المحلية، لكن لنكن صرحاء، لا يمكن كذلك أن نتغاضى عن ما تعانيه بعض الشركات المفوضة، لما كنعرفو أن الديون ديال المصالح العمومية، سواء كانت جماعات أو أخرى، اللي ما كيخلصوشاي، لما كنعرفو - بحال اللي قلت لكم - ما هو مطلوب منها أنها تمشي لبعض الجهات اللي ما كيناش في العقد، واللي كتطلب يعني استثمارات قوية وكنتقول أودي أنا خص شي واحد يشارك معي في هاذ الشئ.

هذا كلو تيخصنا نجلسو عليه ونعاودو نشوفو، هذا هو اللي في إطار الدراسة اللي هي الآن قائمة وديال التقييم اللي هو قائم، وإن شاء الله سنصل إلى رؤية جديدة اللي ما ييقاش غير التدبير المفوض كحل، يكون تدبير مفوض ولكن يكون اختيار للجماعات لعدة أشكال من تدبير لهذه المرافق.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننقل إلى السؤال الرابع، موضوعه وضعية العاملين بقطاع الإنعاش الوطني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد جمال سكاك:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمين،
السادة المستشارين المحترمين،
السيدة والسادة المستشارات المحترمات،
السيد الوزير،

إن الجماعات الحضرية والقروية تقوم فعلا بمهام تدخل في صلب الاهتمام اليومي للمواطن وتشتغل فعلا في إطار سياسة القرب التي نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في العديد من خطبه السامية، والأكد أن جنود الحفاء في هذه الجماعة هم الموظفون الرسميون لهذه الجماعة، إضافة إلى العاملين في إطار ما يسمى بالإنعاش الوطني.

وتعلمون جيدا أنهم يعملون أكثر من 12 ساعة في اليوم ويتقاضون أجور هزيلة بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى عدم تمتيعهم بالتغطية الصحية والاجتماعية التي تكفل لهم الحق في العيش الكريم والصحة والسكن.

وبالطرق المشروعة أنها تدخل من الإنعاش الوطني أو من خارج الإنعاش الوطني، ولكن الإدماج مباشرة راه غادي يكون اصعب وما غيمكشاي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة. والآن ننقل، إلى سمحوا الإخوان السيدة والسادة المستشارين، للسؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي باش يجابوب عليه السيد وزير الصناعة والتجارة. السؤال الوحيد واليتم حول ولوج مؤسسات التعليم العالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

في الواقع، السيد الوزير، هذا السؤال قد وضعناه في السنة الفارطة 2011، نظرا للمحنة التي عرفها الناجحون في امتحانات البكالوريا آنذاك. وتشاء الظروف أن يرمج نفس السؤال في الوقت الذي بدأ فيه التلاميذ يستعدون لاجتياز البكالوريا لهذه السنة أي 2012.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد مرت امتحانات البكالوريا للسنة الماضية في ظروف شبه عادية بل تميزت بارتفاع نسبة النجاح بحوالي 6 نقط مقارنة مع السنوات الأخيرة، غير أن فرحة التلاميذ وأولياءهم لم تدم طويلا ليستيقفوا على صدمة محنة البحث المضني لولوج معاهد مؤسسات التعليم العالي لاستكمال دراستهم الجامعية وفق ميولهم ورغباتهم التي طالما حلموا بها.

إن تقدم آلاف الناجحين في البكالوريا وبميزة حسن جدا، وبمعدلات تصل أحيانا إلى 18/20 إلى مباريات ولوج بعض المدارس والمؤسسات الجامعية (كلية الطب، كلية طب الأسنان، المدارس الوطنية للتسيير والتجارة مثلا) دون الظفر بمقعد في مدرجاتهم أمر يبعث على الحيرة ويؤدي إلى اليأس والإحباط، كما يطرح السؤال عن مدى مصداقية نتائج البكالوريا وقيمتها العلمية.

إن معاناة الحاصلين على البكالوريا وأسرهم السنة الماضية خاصة، تدفعنا، السيد الوزير، لمساءلتكم عن مدى وعي وزارتم بهذه الإشكالية التي تتفاقم سنة بعد أخرى، وما هو مصير المتفوقين في البكالوريا الراسبين في مختلف المباريات؟ ألم يكن الوقت لإعادة النظر في طريقة ولوج المعاهد والمدارس العليا؟ ألا يمكن التوجيه والتسجيل مباشرة في مؤسسات التعليم

ويدخلوا، ولكن ما يمكنناشاي ناخذوهم لأن كاين خصاص عند الجماعات المحلية باش يعاونوهم وفي نفس الوقت نقول لهم تيخصنا نوظفوكم ونخلقو الوظائف.

غير إما هاذ الشئ غادي نوقفو عليه، غير إما الجماعات المحلية عندها هاذ الخصاص وخصها تدافع على المناصب ديالها وتفتح المناصب الفارة وتدخل فيهم إما هاذ الناس إما ناس آخرين، وإما ما عندهاشاي وخص الإنعاش الوطني يبقى في الإطار ديولو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد جمال سكاك:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، ونعرف أن الإكراهات التي تعيشها الميزانية العامة، ولكن اليوم نطالبكم بالعمل على التفكير في إيجاد صيغة تسوية هاته الوضعية في إطار شمولي، يبدأ في إعداد نظام أساسي خاص لموظفي الجماعات المحلية، أخذا بعين الاعتبار وضعية عمال الإنعاش الوطني. ونعتقد في فريق التجمع أنه هاذ النظام الأساسي هو الحل لوقف إضرابات موظفي مستخدمي الجماعات الجماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا.

بعجالة، السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين المحترمين، أنا متفق معكم، القانون الأساسي ديال الجماعات المحلية تيخصو يخرج، والبارحة كان عندنا لقاء مع النقابات وتذاكرنا على هاذ الشئ هذا، وفعلا راه كيتيبأ وغادي ناخذو بعين الاعتبار كذلك المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد فيما يتعلق بالوضع الجديد للجماعات الترابية.

لكن لنكن صرحاء، راه القانون الأساسي ديال الجماعات المحلية راه ما غيحلشاي المشكل ديال الإنعاش الوطني. الإنعاش الوطني تنعاود نذكر أنه فعلا راه عندو فلسفة أخرى اللي ما هياشاي الفلسفة ديال التوظيف، نمشيو نتدابزو على التوظيف، نمشيو نقولو هاذ الجماعة ما عندهاش الكافي، رغم أنه كتعرفوا هاذ الشئ أن عدد من الجماعات فيها فائض ربما اللي تيخص تفكرو فيه حتى هو كيفاش يمكن لنا نلوه.

ولكن على الأقل حتى الجماعة المحلية في الإطار ديال القانون الأساسي تدابز على المناصب ديالها، كيتي لها الاختيار ذاك الساعة بالامتحان

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، المغاربة يستبشرون خيرا في الحكومة الحالية وينتظرون واحد الحلول في عدد من القطاعات، ولكن أنا شخصيا ألاحظ مجموعة من التناقضات.

في ردكم قلتم أنه الوزارة أكد أنها واعية، بالنسبة لنا الوعي وحده غير كاف، لابد من تدابير الملموسة التي كيلمسها المواطن قبل ما كتلمسها القطاعات الحكومية. هنا سأعطيك بعض الأرقام باش ما تكونش متناقضة مع نفسي فيما قلته.

بالنسبة لبعض المدارس التي تحدثتو عليهم، أنا عندي مثال (ENCG) بالنسبة لخرجي السنة الماضية المعدلات تراوحت ما بين 15,50 حتى 16,62 يعني أكادير-فاس، والناس اللي تسجلوا ما بين 300 حتى ل 114، وفي المجموع وطنيا 1691.

غنجبو نعطيو مثال بكلية الطب، ومن بعد غنقول لكم علاش كلية الطب، الناس اللي فازوا في المباراة 125، وبالنسبة لكلية طب الأسنان عندنا تقريبا 120، التناقض فين كيحصل؟ كيحصل أنا غادي نشير أنه في إطار المناقشة ديال الميزانيات الفرعية، تحدث السيد الوزير بشكل رسمي على الخصاص المهول، لاسيا هنا غنعطي مثال بقطاع الصحة، لأن الناس كيلمسوا ضرورة هذا القطاع، وحدد هذا الخصاص في 9000 ممرض و 7000 طبيب، واحنا كنشوفو بأن الكلية فقط اخذات فقط 125 في حين كلية الطب اخذات 120، وكتتذكر بأن الحكومة السابقة كان عندها واحد البرنامج اللي هو طموح وجد مهم كيهدف إلى تكوين 3300 طبيب و 10000 مهندس، أين نحن من هذا المخطط؟ واش احنا كنعطو مع الحكومات السابقة؟ هل تتناقض مع أنفسنا؟ إلى غير ذلك.

وهنا أقول بأن حتى تغطية "راميد" كلقاو إشكال، فين الأطر اللي غادي تغطي لنا هاذ الخصاص؟ بالإضافة أننا نساهم في تكريس البطالة وما كايبنش واحد حلول عملية اللي كنشوفوها، يعني نساهم في إنتاج العطالة. كاي مشكل آخر ديال الكليات متعددة التخصصات تنتج العطالة لأن أحيانا كتننتج متخرجين ما عندهم علاقة بسوق الشغل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (نيابة عن السيد**وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر):**

أنا في الحقيقة، السيدة المستشارة، جاوتك جواب يبدو منطقي. دابا

العالي بناء على نتائج امتحانات البكالوريا كما هو الشأن في عدة بلدان؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (نيابة عن السيد**وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر):**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

نيابة عن زميلي السيد وزير التعليم العالي، سأجيب عن هذا السؤال، بطبيعة الحال هل الوزارة واعية بهذا الإشكال؟ أكد على كل حال هذا واحد الإشكال اللي على مستوى المجتمع يعني معروف، بطبيعة الحال صحيح أنه بعد الحصول على البكالوريا كاي واحد المعاناة عن طريق الدخول إلى عدد من المؤسسات ولكن اللي مهم في هذا السؤال هو نعاودو نتكلمو على الإطار العام اللي مرتبط بالدخول للمؤسسات الجامعية، لأن احنا كتنكلمو على مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، ها هو البكالوريا تخول بطبيعة الحال لحاملها الدخول إلى مؤسسة جامعية.

وهاذ المؤسسات ديال الاستقطاب المحدود، احنا كتنكلمو على حوالي 17 ألف مقعد، وهاذ 17 ألف مقعد هي ارتفعت من السنة الفارطة إلى هاذ السنة بحوالي 23%، وهذا في حد ذاته نسبة اللي هي معقولة، فإلى المدارس الوطنية للتجارة والتسيير اللي تكلمت عليها حوالي 1700، كلية العلوم والتقنيات 5200 مقعد، المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية دبلوم مهندس 1483 مقعد، المدارس الوطنية للعليا للفنون والمهن 434 مقعد، كلية الطب والصيدلة 1700 مقعد، طب الأسنان 275 مقعد، المدارس العليا للتكنولوجيا 5957 مقعد، المجموع هو تقريبا 17 ألف مقعد.

بطبيعة الحال، هاذو ديال الاستقطاب المحدود، ليس هناك حل إلا أن يبروا عبر المباراة، والمباراة تؤخذ أساسا على واحد الطريقة اللي كترجع للميزة، باش يمكن من هاذيك 149 ألف اللي عندنا اللي غادي تدخل للجامعة تبقى واحد 43 ألف اللي غادي تدوز المباراة باش يمكن يكون واحد النظام يتوخى إلى حد ما الإنصاف ويتوخى أن اللي غيدخلوا لهاذ المؤسسات بطبيعة الحال يكونوا هما المتفوقين، لأن هاذ الشي اللي كاي، ما كايبنش طريقة أخرى.

بطبيعة الحال، كاي مجز، ويبدو أن الوزارة تسعى إلى أن تفتح مجال ديال الشراكات مع القطاع الخاص، قطاع عام وقطاع خاص، باش تكثر المؤسسات من هاذ النوع ديال الاستقطاب المحدود، باش يمكن لواحد العدد من الطلبة المتفوقين يلقوا المكان دياهم في هذه المؤسسات الجامعية.

شكرا السيد الرئيس.

الخصوصي، للمستشارين المحترمين السادة إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، فضيلي محمد، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، فليقتدم أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال .

المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الرئيس، كتحط واحد الإشكالية اللي كنتعتبرها من المشاكل الأساسية ديال البلاد وتتعلق بالتعليم الخصوصي. التعليم هو مسؤولية الدولة أصلا، وهو إلزامي حسب القوانين ديال المغرب منذ 65 وتأكدت مرة أخرى إلزاميته في سنة 2000 في إطار الميثاق ديال التعليم، وكذلك قررنا أننا ننادي على القطاع الخاص باش يساهم في المنظومة التعليمية وذلك في أفق 20% من المساهمة باش 20% ديال الطلبة يقرأوا في القطاع الخاص، مازال ما وصلناش 7%، هاذي دابا 12 عام من اللي اعتبرنا العشرية 2000-2010 هي عشرية التعليم وأعطيناها الأولوية الثانية بعد الوحدة الوطنية.

المشكل اللي كيتحط هاذ المسؤولية ديال الدولة اللي أعطت للقطاع الخاص أو طلبت منه باش يساهم فيها فهي تطلب من الآباء أنهم يخلصوا في نفس الوقت الواجبات ديال التمدريس ديال أولادهم وأن التعليم الخاص، زميلي يقول لي هو معني من الضرائب، أقول له أبدا يؤدي ضرائبه كما تؤديها شركة البناء وشركة الطرق، وإلى غير ذلك من المؤسسات الخصوصية اللي كتأدي الضرائب ديالها، إذن فهو يؤدي الضرائب ديالو.

المصيبة العظمى هو أنه لما كتأدي المؤسسة الضريبة ديالها، تقتطعها من الأجر أو من القيمة اللي تخلصها الأب، وبالتالي الأب تخلص على وادو فلوس الدراسة ومهم تتخاذا حتى الفلوس ديال الضريبة، معناه أن المؤسسة ديال التعليم تتلعب الدور ديال القابض، تتقبط من الآباء وكنايدي للدولة. هذا نعتبره تناقض، إذ على الدولة أن تقوم بواجبها، وبما أنها لم تستطع، قالت للقطاع الخاص يقوم بهذه المهمة، فهو يقوم بهذه المهمة ولكن في نفس الوقت نضرب الآباء وأولياء التلاميذ، هذا نعتبره تناقض. ونود من الحكومة أن تجد حلا لأن الميثاق الوطني لم يغفل هذا الأمر ومكتوب فيه على أن غادي يكون هناك واحد التضريب يتماشى وما هو مطلوب من هذا القطاع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أود أن أشكر السادة المستشارين من الفريق الحركي على هذا السؤال الهام. وكما جاء في تدخل السيد المستشار، أكد الميثاق أنه من الضروري أن يكون هنالك نظام خاص في المجال الجبائي بالنسبة للمؤسسات التعليمية

لما تتقولي لي التناقض، صراحة هذا كيخليني نعاود نقول بأنه الكلام اللي قلت السيدة المستشارة متناقض كلو علاش؟ كتقولي لي السيد وزير التعليم العالي قال لكم في مناقشة الميزانية، تكلمت على مجموعة من المعطيات أعطاهم الوزير، مناقشة الميزانية متى كانت؟ نحن نتحدث عن بداية هذه السنة الدراسية، أنا قلت لك كين إشكالية واشرح لك بان هذه مدارس استقطاب محدود، وكنقول لك في المستقبل ستعمل الوزارة على فتح، لأنه هذه القضية مرتبطة بالسنوات المقبلة، ليس معقولاً أن الحكومة تجي في يناير وابتغيتي انت تحل لك المشكل ديال واحد العدد ديال المؤسسات في بضع شهور، يعني خص يكون واحد الكلام اللي هو منطقي، اللي يمكن يفتح.

أنا ما ابتغيتش نقول لك شي حاجة، قلت لك المعاناة احنا عارفينها، بحال اللي عارفها انت، عارفها الحكومة عارفينها المواطنين. كنقول لك هاذ مدارس الاستقطاب المحدود أشنو الحل؟ كين جوج ديال الحلول في العالم، إما كتقدير بحال بعض الدول اللي كيتسجلوا الطلبة في واحد العدد ديال المؤسسات وتيدار الانتقاء على حساب النقط ديالهم، ولا هذا النموذج اللي كيدير المغرب ديال المباريات، وكل طريقة عندها إيجابيات وعندها سلبيات.

هاذ الطريقة الايجابية فيها اللي دايرها المغرب ممكن تناقش وهو أن الناس تيتقدموا على حساب الميزة ديالو وكيدوزوا مباراة وكتعطي إمكانية لواحد العدد ديال الطلبة المتفوقين باش يمكن لهم يتسجلوا، هذا هو الحل اللي كين.

على المدى البعيد بطبيعة الحال خصنا نكثر عدد ديال المؤسسات ديال الاستقطاب المحدود، ولكن هاذي ماشي مسألة اللي غادي تدار في بضع شهور. أنا قلت لك أن الوزارة عازمة على أنها تدير شركات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، احنا نموذج عندنا واحد المدرسة مرتبطة بالتعليم (l'école centrale) ديال فرنسا اللي غادي تكون في الدار البيضاء. هاذي واحد المجموعة ديال الإجراءات، ولكن ليست قضية ديال بضع شهور.

ثم واحد القضية اللي هي مهمة في المجال ديال التعليم والسيدة المستشارة كنعرفيه، أن التعليم بصفة عامة، سواء كان تعليما جامعيًا أو غيره، هو واحد النقاش مجتمعي اللي خصنا نقادو فيه واحد العدد ديال الأوتار لمصلحة المجتمع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول التعارض بين إلزامية التعليم والتضريب غير المباشر لتلاميذة التعليم

أولا السيد المستشار أشكركم على التعقيب، والتوضيح اللي أعطيتم. غير ابغيت نذكر هنا بأن نحن مقبلين على مناظرة التي من شأنها أن نقوم بإعادة النظر في القطاع الجبائي ككل. وفي هذا الإطار، هنالك عدة تصورات، التصور وهو ما جاء به السيد المستشار على أساس أن نقوم بالتخفيض الجبائي على المؤسسات التعليمية من أجل، كما جاء في تدخله، أن نقلص من الضغط على المواطنين الذين يضعون أولادهم في القطاع الخاص، وهنالك منظور آخر الذي يعتبر أن يمكن تقديم هذا الدعم مباشرة للمواطنين من خلال خصم من الضريبة على الدخل للتكاليف المدرسية، وهذا كذلك سيساعد إن شاء الله القطاع الخاص وستكون إذن لنا فرصة لنتخذ القرار المناسب في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الثاني موضوعه أزمة السيولة في الأبنك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعيش البنوك المغربية منذ فترة غير وجيزة على إيقاع ما يمكن أن نسميه شحا في السيولة، مما يهدد بإمكانية مجزها عن تمويل الاستثمار، خصوصا في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية والسياسة الانكماشية للبنك المركزي بنك المغرب.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للتخفيف من هذه الأزمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السادة المستشارين، أريد في هذا الإطار أن أشكركم على سؤالكم الهام، من فريق الأصالة والمعاصرة، بخصوص أزمة السيولة في الأبنك. ينبغي التذكير هنا بأن خلال هذه السنوات الأخير، صحيح أنه عرفت الأزمة الناتجة أساسا عن عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات واحد التراجع في السيولة، وبالتالي عملت السلطات النقدية على اتخاذ العديد من التدابير من أجل ضخ أموال جديدة في السوق.

أولا هنالك تسهيلات بنك المغرب للبنوك لـ 7 أيام بواسطة طلبات

بالنسبة للقطاع الخاص، ولم يتكلم عن إعفاء القطاع، وبالتالي كما جاء في التدخل فليس هنالك إعفاء بل هنالك تخفيضات وسأورد هذه التخفيضات. أولا بالنسبة للضريبة على الشركات، فإذا هاذ المؤسسة التعليمية هي شركة فهي يطبق عليها سعر 17,5% عوض 30%، إذن كإين واحد الإجراء خاص بالنسبة في هذا المجال.

بالنسبة للضريبة على الدخل، نتعرفوا بأن السقف هو ديال 38%، أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية فهي يطبق عليها السعر ديال 20%، إذن هنالك كذلك تخفيض جبائي.

بالنسبة للرسم المهني ورسم الخدمات الجماعية، فالمؤسسة التعليمية معفاة من هذه الرسوم مدة 5 سنوات.

بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، على الصعيد الداخلي أو عند الاستيراد، فهنالك كذلك إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني وكذلك بالنسبة للأموال الضرورية للتعليم، ويطبق هذا الإعفاء خلال مدة 24 شهر ابتداء من تاريخ الشروع في مزاولة نشاط المؤسسة التعليمية.

وفي هذا الإطار، إذن يتبين من خلال هذه الأمور بأن هنالك تدابير تخفيفية بالنسبة للقطاع الخاص على الصعيد الجبائي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

أعتقد هاذ 17,5% كئادى الخمس سنوات الأولى والشركات الآخري حتى هما عندهم في 3 سنوات الأولى عندهم 17,5%، الشركات ديال البناء عندهم 17,5% فيما يتعلق في المدة ديال 3 سنوات الأولى، إذن ماشي شي حاجة اللي يمكن لنا نعتمدها أنها مهمة جدا.

فيما يتعلق ب (TVA) تكلمت عليها، السيد الوزير، أنا ابغيت نعرف اشحال من شركة هي كإينة في القانون؟ ولكن بقوة الأوراق حتى واحد ما كيديرها، أنا واحد منهم ما كنديرهاش، لأن بقوة الأوراق تتقول اللهم نمشي نخلص ونتهى، إذن إلى كإين شي إجراءات حقيقية اللي هي خصها تعطى لهذا المجال فأعتقد أنه يستحق لأنه غادي في إطار تخفيف العبء من أداء الواجبات ديال التمدرس على الأسر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

واحد النوع من التراجع. الإشكالية مطروحة بالنسبة لبعض القطاعات، هذا صحيح، لأن الأبنك أخذت العديد من المخاطر وخصوصا في المجال السياحي أو بالنسبة للسكن اللي هو المستوى عالي، هذا اللي جعل أن القروض بالنسبة لهذه القطاعات فالأبنك تتأمل فيها أكثر قبل أن تقوم به فقط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه التعامل بالشيك. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعزاء،

وبسرعة، السيد الوزير، على كل حال هاذ السؤال يتعلق بإصدار الشيكات بدون رصيد.

من المعلوم أن الشيكات تلعب دورا كبيرا في المعاملات التجارية أو المدنية، ولكن مع الأسف الشديد يلاحظ أن هناك ظاهرة جد سلبية في بلادنا وهو كثرة إصدار الشيكات بدون رصيد، هاذ الظاهرة التي تفتشت في المجتمع المغربي رغم وجود عدة مقتضيات زجرية رادعة في القانون الجنائي والقانون المغربي، وكذلك حسب ما هو معروف فإن المبالغ التي تخص الشيكات بدون رصيد تصل إلى ملايين الدراهم ولا أقول الملايين، وأنها تمثل حوالي 25% من الجرائم المالية المعروضة على المحاكم حاليا بالمغرب.

إذن هنا نساءل على هذه الآفة كيف يمكن معالجتها؟ ثم هناك ظاهرة سيئة أخرى وهو إعطاء الشيكات كضمانة اللي هي كذلك معاقب عليها بنفس العقاب المخول لمصدر الشيك بدون رصيد، إذن هاذ الشئ طال واستطال، والدراسات كذلك وباعترف بنك المغرب وباعتراف الجميع أن الشيك ما ابقات عندو قيمة، الإنسان إلى ما جيت في واحد المؤسسة ولو مؤسسة عمومية تطلبوا منك شيك مضمون، والا لا يقبلون الشيك.

هنا ابغينا انشوفو الحكومة واش هاذ الهاجس ديال هاذ المشكل حاضر لديها؟ وهل لها إصلاح مرتقب عما قريب إن شاء الله؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

العروض بسعر 3,25%. وفي هذا الإطار، بالنسبة لسنة 2011 تم ضخ 21 مليار ديال درهم في هذا المجال.

النقطة الثانية وهو خفض معدل الاحتياطي النقدي تدريجيا، وذلك خلال 5 مرات، بـ 10,5 نقطة، حيث انتقل هذا المعدل من 16,5% إلى 6% حاليا، كذلك هذا من أجل دعم الموارد.

هنالك كذلك حفظ الحسابات على دفاتر من وعاء الحساب الاحتياطي النقدي منذ أبريل 2011، ووضع آلية جديدة لضخ السيولة لمدة طويلة 3 أشهر.

وأخيرا تخفيض سعر الفائدة المرجعية، هذا مؤخرا في مارس الماضي، من 3,25% إلى 3% وذلك بالطبع ساعد على تطوير السيولة في الأبنك، هذا ما جعل أن هنالك ارتفاع مهم للقروض مؤخرا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على الإفادة ديالكم، إلا أنه، السيد الوزير، نلاحظ بأنه رغم هذه الإجراءات، هناك الملفات ديال طلب التمويل للاستثمار أصبحت تتطلب وقت كبير لدى المؤسسات البنكية من أجل الدراسة. كذلك نسبة المخاطر في بعض القطاعات ارتفعت، كذلك نسبة الضمانات ارتفعت، حيث أنه أصبحت في الكثير من الأحيان تعجزية، وهذه كلها وكلنا نعرفو جميع كذلك الوقت اللي نعرفو بالنسبة للاستثمار وبالنسبة لعامل الوقت الأهمية ديالو.

واش ما تتشوفوش، السيد الوزير، بأنه عملية البيع اللي قامت بها البنك الشعبي لمؤسسة البنك الشعبي الفرنسي فهي تيزكي هاذ المعضلة ديال صعوبة السيولة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على تعقيبه. أولا ينبغي التذكير بأن هاذ العملية فهي تدخل أساسا في إطار، بالنسبة للبنك الشعبي، في إطار تقوية البنك، خصوصا أنها كما تعلمون ستدخل في إطار العمل من أجل يكون هناك بالنسبة للبنك الشعبي كذلك شبكة على الصعيد الدولي، وهذا الهدف من هاذ العملية.

بالنسبة لإشكالية السيولة، ينبغي فقط التذكير بأن صحيح أن خلال واحد المدة زمنية كان هاذ الإشكال مطروح، اليوم الحمد لله بهاذ العملية وقع

ديال تداول الشيكات، هذا شيء أساسي، ولكن احنا كنا كتنناو باش تكون عندهم واحد الدراسة حول الشيكات المقدمة أمام العدالة نظرا لعدم وجود المؤونة، هذا هو اللي تيهنا، يعني إلى ارتفع العدد ديال الشيكات فبدون شك ارتفع العدد كذلك ديال القضايا المحالة على المحاكم، والأكثر من ذا وذاك وكتنناو من الحكومة أن تتخذ على الأقل بعض التدابير لمنع المؤسسات وفي بعض الأحيان المؤسسات العمومية باش كتقبض الشيكات كضمانة، وكنتمى أنه تشوفو دراسة مع وزارة العدل شوفوا المحاكم اشغال فيها من متابعات من أجل إصدار شيكات بدون رصيد أو تقديم الشيكات كضمانة.

كذلك كنتمى باش تكون تدابير جديدة من أجل إعادة النظر في تمكين الزبناء من دفاتر الشيكات من طرف الأبنك، ثم جاء الوقت في نظري باش تكون واحد الشرطة خاصة، سموها شرطة الشيكات، لأن الآن هاذ الشي تكاثر وتفاحش بشكل كبير.

ثم لايد من القيام بعملية التحسيس لدى جميع الفاعلين من تجار وغير تجار بالمسؤولية الجنائية فيما يخص إعطاء شيك بدون رصيد أو أخذ الشيك كضمانة.

ثم كذلك قضية معالجة ما يحكم به، وهنا بالتنسيق مع الزميل ديالكم في وزارة العدل، من ظروف التخفيف الذي يحكم بها على مصدري الشيكات بدون رصيد أو أولئك الذين استسلموا شيكات كضمانة، لأن التخفيف يشجع على العود إلى نفس الظاهرة السلبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على تعقيبه. أريد فقط القول هنا بأن اليوم هنالك قوانين والحكومة ستصهر على أن يتم تطبيق تلك القوانين. ومن بين الأمور التي يعاقب عليها وهو أن تقدم شيكات كضمانات، وبالتالي بالنسبة للمؤسسات العمومية أو بالنسبة لأجهزة الدولة لا يمكنها بتاتا أن تقوم بتلك العمليات، وبالتالي سنسهر على أن يتم تطبيق ذلك كما ينبغي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الأخير في هاته الجلسة والموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، حول دعم الصناع واستفادتهم من صندوق الضمان الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم، السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، أريد أن أشكره على السؤال الهام.

صحيح أن الإشكالية بالنسبة للشيك فهي مطروحة على أرض الواقع رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات النقدية ومن طرف الحكومة ومن طرف كذلك المشرع، بحكم أنه قام باتخاذ العديد من التدابير على الصعيد القانوني من أجل تقوية الشيك.

وفي هذا الإطار، سمحوا لي أن أذكر ببعض الأمور التي تم القيام بها: أولا، من أجل إضفاء مصداقية على التعامل بشيك، تمت مراجعة القوانين المعمول بها في هذا المجال بتشديد العقوبات المنصوص عليها، كما جاء في التدخل السيد المستشار، في مدونة التجارة والتنصيص على مسؤوليات مؤسسات الائتمان في هذا المجال؛

تم كذلك التنصيص على مجانية دفتر الشيكات؛

تم كذلك على التأكد على إمكانية حصول المواطنين على حسابات بنكية بإعطاء والي بنك المغرب حق تعيين مؤسسة بنكية لفتح الحساب البنكي لكل مواطن، تم رفض طلبه من طرف مؤسسات الائتمان؛

هنالك كذلك إلزام البنوك باللجوء إلى استعمال قاعدة البيانات المركزية حول عوارض الأداء قبل إصدار أول دفتر الشيكات لأي زبون، وذلك من أجل تعزيز الوقاية ومكافحة إصدار شيكات بدون رصيد؛

كذلك هنالك إجراءات متعلقة باستبدال الشيكات العادية بالشيكات المسطرة مسبقا وهذا مؤخرا، وهذا شيء مهم جدا لأن هاذ الشيكات فهي غير قابلة للتطهير حين التنفيذ وذلك بهدف التخفيض من استعمال النقود وضمان حماية أكبر الأداء بواسطة الشيك والتمكن من تتبع مسار الأداء.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن بفضل هذه الأمور، فعدد الشيكات التي تم تبادلها وأدوا عن طريق المقاصة الآلية، قد سجل ارتفاعا بنسبة 3% السنة الماضية، أي 27 مليون شيك بالنسبة لسنة 2011 وحجم التداولات في نهاية 2011 سجل ما يزيد عن 990 مليار درهم بارتفاع نسبته 9,5% مقارنة مع سنة 2010، وسجلت سنة 2011 استمرارية أهمية الشيك التي تشكل 53% من الأدوات المستعملة. ورغم ذلك، فإننا سنكسب على تحسين وتقوية مصداقية الشيكات في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس و السيد الوزير. احنا على كل حال الارتفاع

السابقة التي كان يرأسها الأستاذ عباس الفاسي، ولكن كما تابعتم، السيد المستشار المحترم، أمس في تصريح السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة الحالية ملتزمة بتنفيذ قرارات والتزامات الحكومة السابقة.

فيما يخص سؤالكم الذي يهم الاعتناء بالصانع التقليديين عامة والصانع التقليدي أو الصانع الفرادي فيما يخص الوضعية الاجتماعية بما فيها التغطية الصحية والتصريح بالصانع التقليدي لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي، لازم أن نذكر بأن هناك ثلاث فئات من الصانع: هناك الصانع الفرادي أو ما يسمى بالتعاونيات والتجمعات، وكذلك المقاولات ذات المرجعية التي تشغل الصانع التقليديين، وكنظن بأنه هاذ المقاولات ولا الشركات ديال الصناعة التقليدية كنظن بأنه القانون يلزمها بالتصريح بالصانع التقليديين الذين يشتغلون معها.

فيما يخص الصانع الفرادي، السيد المستشار، هناك سياسة بدأنا بها وهناك إستراتيجية نحن في إطار رسمها للنهوض بهذا الصانع. أمس وقعت مع الغرف ديال الصناعة التقليدية ديال المغرب عبر مؤسسة دار الصانع لدعم المعارض، ورغم أنه الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية شهدت نزول مقارنة مع السنة الماضية، قرنا بالرفع ب 10% لدعم الغرف، وكذلك طلبنا من الغرف في دفتر التحملات الرفع من مشاركة الصانع التقليديين المنحدرين من البوادي أو من القرى من 10 إلى 20% والرفع من المشاركة ديال الصانعة التقليدية من 20% إلى 30%.

إذن هاذي واحد الآلية التي اعتبرناها جديدة والتي كان فيها واحد التضحية بطبيعة الحال، وهاذ الشيء عملناه على أساس باش يكون تدريجي وكل سنة نبقاو نزيدو إن شاء الله في دفتر التحملات في شراكة مع رؤساء الغرف ديال الصناعة التقليدية عبر المملكة، لماذا؟ لأنه نعتبر بأنه المبيعات التي تحصل من طرف الصناعة التقليدية كحرفة 80% فيها يكون في السوق الداخلي. إذن، طلبنا باش نرفعو من الجودة وبذلك غتكون هاذ القاطرة التي غادي ترفع من المستوى ديال المعيشة. غادي نرجعو لمسألة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،

أود أن أشكركم وأنوه بمدى الجهود التي تبذلونها خدمة لحرفي هذا القطاع. فرساتي ستكون موجهة إلى مختلف الصانع التقليديين لأزف إليهم بشرى الاهتمام الكبير، غير أننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية نطمح للمزيد، نطمح للمزيد نظرا لعدة عوامل، والعامل الأساسي هو اهتمام

السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، في الحقيقة قد لا يخفى عليكم الدور المهم والحبار الذي تلعبه الصناعة التقليدية في تلميع صورة البلد، حيث يعتبر منتج الصناعة التقليدية كسفير للمملكة عبر مختلف أرجاء الوطن.

هذا المنتج الذي أصبح اليوم هناك بعض المنتجات التي أصبحت تندثر نظرا لعدم عناية الدولة بالصانع التقليدي. طبعاً نحن نكبر عالياً مدى الجهود التي تبذلونها لتعزيز وتكريم الصانع التقليدي، غير أننا ونظراً لطيبوتكم ولجديتكم نطمح إلى ما هو أحسن وإلى ما هو أفضل خدمة لهذا الصانع التقليدي الذي يعيش الأملين، ما بين ويلات المعيشة ومآسي الظروف الاقتصادية التي يعانها كسائر القطاعات.

لذا، نلتمس منكم، السيد الوزير، وبجكم غيرتكم على هذا القطاع أن تعتنوا أكثر بالصانع التقليدي، خصوصاً التصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خاصة تلك التكلفة الباهظة بالمقارنة مع المردود للصانع التقليدي، التكلفة الباهظة التي يفرضها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقارنة مع الحد أو قياساً عفواً مع الحد الأدنى للأجور، هاذيك 26,39% فهي كنتجيب للصانع التقليدي عبء كبير بجكم أن الرواج، لا في السوق الداخلي ولا في السوق الخارجي، لا يسعف هذالك الصانع التقليدي باش نرضو عليه ينخرط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بواحد الطريقة مائة.

هنا نلتمس، وعلى غرار التخفيف من عبء المواطن فيما يخص صندوق المقاصة وصندوق هذا، فالدولة خصها تتدخل باش تعاون هذالك الصانع التقليدي حتى ينخرط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان مستقبل وتقاعد مريح وليس هذا بعزيب على إرادتكم السيد الوزير. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أريد في البداية أن أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية خصوصاً على وضع هذا السؤال وعامة على اهتمامه بشؤون الصناعة التقليدية والصانع التقليديين.

حقيقة هذا سؤال مهم الذي موضوع منذ سنة 2010 والتي كيهم الحكومة

لأنه الآن التجربة اللي عملت في 2007 فيما يخص برنامج "عناية" ما اعطاتش نتيجة، وما كانش الانخراط، بحيث الأرقام اللي عندنا، العقود اللي تبرمت حوالي 30 ألف ولكن عدد المؤمنين الفعليين لم يتجاوز 5000، إذن هاذي واحد التجربة اللي ما اعطاتش النتيجة ديالها.

الآن نحن في صدد البحث على نظام، على قياس المدخول وعلى قياس التغطية (ce qu'on appelle le minimum vital de couverture sociale) لهاذ الصناع، وهاذ الشي بطبيعة الحال المسؤولية ديال الحكومة الجديدة، اللي كان هاذ الموضوع محط التزام ديال السيد رئيس الحكومة في التصريح الحكومي، فنحن منكبين في البحث على وسيلة تلائم هاذ التغطية الصحية لهاذ الصناع.

كونوا على يقين، السيد الرئيس، والسيد المستشار المحترم، بأنه القطاع ديال الصناعة التقليدية، أول إشارة، منذ تعيين هذه الحكومة من طرف صاحب الجلالة نصره الله، الارتقاء بالصناعة التقليدية من كتابة دولة إلى وزارة هو أكبر إشارة على الاهتمام ديال صاحب الجلالة اللي هو كيعتبر هو أول معني بالعائلة ديال الصناعة التقليدية وبالصناع التقليديين بفئاتهم كلها. مرة أخرى أشكركم على سؤالكم، وأبقى رهن إشارتكم في تزويدكم بأي معلومات إذا رغبتم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير والسادة المستشارين المحترمين على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

جلالة الملك محمد السادس نصره الله بهذه الشرائح، وهذه الشرائح بالخصوص، لأنها تعتبر التراث، تعتبر المرجعية الأصيلة للمغرب ولتقاليد العريقة التي لن نسمح ولن يسمح أي مغربي باندثارها لأنها تعتبر مرجعا أساسيا لتاريخ المغرب.

وقلنا نفرح مرة أخرى لأننا وجدنا من يستجيب ويتجاوب مع تطلعات هذه الفئة خدمة لوطننا الحبيب، فنحن سنكون رسلكم إلى كافة الصناع التقليديين لنزف هذه البشرية، آملين أن تكثفوا مجهوداتكم أكثر، السيد الوزير، وليس هذا بعزيم على إرادتكم وعلى حنكتكم ووطنيتكم. فأنا أقول لا بد من الانكباب على وضعية الصناع التقليدي لإخراجه مما هو عليه من أزمة وضيق حال وفي ذلك سنرى أن منتوج الصناعة التقليدية سيتبوأ المكانة الكافية والكبيرة في الأسواق العالمية. وشكرا مرة أخرى والله تعالى يوفق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كثمة للجواب في الشطر الأول من جوابي، السيد المستشار، ودائما في الإجابة على الشق المتعلق بالتغطية الصحية، هناك لجنة اللي ابدت في واحد الدراسة ديموغرافية وثورية، اللي كتجمع المعطيات، وهاذ اللجنة فيها (l'interministériel)، كتشمل واحد العدد ديال الوزارات واللي كترأسها وزارة الصحة، للبحث في منتوج اللي غادي يهم الصناع التقليديين،